

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١٢

الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٢/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد راباري - ناجاكا (مدغشقر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٠.

خطاب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيشيل.

اصطحب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب بفخامة السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل، في الأمم المتحدة وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فور (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى من سبقوني في تهنئة معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر لسعادة السفير بيتر طومسون كونه مصدر فخر

أود أن أبدأ بالقول إن قلوب حكومة سيشيل وشعبها مع الملايين من الناس في جنوب آسيا وأفريقيا والولايات المتحدة والمكسيك، فضلا عن إخواننا وأخواتنا في جزر منطقة البحر الكاريبي، ممن تكبدوا خسائر فادحة من جراء الفيضانات والأعاصير وغير ذلك من الظروف المناخية الشديدة خلال الأشهر الماضية. ونحث المجتمع الدولي على ألا يستجيب بسخاء لنداءات تلك البلدان من أجل الدعم فحسب، وإنما أيضا على أن يأخذ الحاجة إلى رفع مستوى العمل العاجل بأكبر قدر من الجدية من أجل الحيلولة دون وقوع هذه الكوارث متزايدة التدمير المتصلة بتغير المناخ والاستعداد لها والتكيف معها والتعافي منها.

وللأسف تُظهر الأحداث التي تقع في جميع أنحاء العالم اليوم أنه لا يمكن تحقيق موضوع المناقشة العامة لهذا العام، "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبسّرة

الرجاء إعادة التدوير



1729583 (A)



إننا نكتب فصلا جديدا في تاريخ سيشيل، حيث نعمل معا بغية التغلب على التحديات التي تواجهنا ونبدي الاحترام لجميع الآراء التي هي في مصلحة سيشيل توحدا جميعا على الرغم من اختلافاتنا. وتقع سياسة الانفتاح والحوار في صميم رغبة بلدي في تأمين مستقبل واضح المعالم لشعبنا. وأعتقد أن بوسع الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل دولتي، أن تكون بمثابة معيار أخلاقي لما هو حق وصواب. فنحن لا نتردد في قبول تجارب الآخرين والتعلم منها، لكن لدينا بالمثل، في هذا الصدد، دروسا قيمة نستطيع أن ننفع بها الآخرين. ومن شأن الطريق الذي نرسم معالمه في بلدنا أن يكون مثالا يحتذى به توخيا للتسامح وتحقيق سلام عالمي دائم.

(تكلم بالفرنسية)

تلك كانت تجربتنا في سيشيل. ولكن حين ننظر حولنا، ماذا نرى؟ نرى أن عدم الاستقرار يتزايد على الصعيدين الوطني والإقليمي، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تحقيق السلام والحياة الكريمة المستدامة لجميع شعوبنا. ونعتقد أن هذه العوامل تشكل جوهر أزمة اللاجئين العالمية. وهي مشكلة يمكن أن تتفاقم بسبب التنقل المتزايد للسكان نتيجة لتغير المناخ.

ويتطلب منا الاقتصاد العالمي المعولم أن نعمل كمناطق منظمة حتى نمنح أنفسنا أفضل فرصة ممكنة لتحويل آمالنا إلى تحسينات ملموسة في نوعية الحياة التي نوفرها لشعوبنا عن طريق تعزيز قيم الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

وهذا ينطبق أيضا على هذه المؤسسة - الأمم المتحدة. فبعد ربع قرن من الإصلاحات والإصلاحات المضادة لمجلس الأمن، آن أوان الإصغاء إلى الدعوة المدوية التي وجهتها أكثر من ١٦٠ دولة عضو في الأمم المتحدة من أجل إجراء إصلاحات حقيقية وعادلة. ومن شأن ذلك أن يمكننا من الرد على الاتهامات القائلة بأن الأمم المتحدة مجرد قاعة تجرى فيها

كوكب مستدام"، دون تنفيذ فعال لمبادئ الديمقراطية وإظهار للإرادة الجماعية. وهذا أمر يتطلب إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة التي تشكل أساس ازدهار جميع الأمم وأمنها. كما أنه يضع حقوق الشعوب وتطلعاتها في صميم التنمية، حيث يتقاسم الجميع ثمار الازدهار. وعلينا أن نهيب الحيز اللازم في المجتمع لازدهار الآراء والأفكار المختلفة واحترامها. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز الوحدة والتسامح والاحترام بين السكان.

وتشهد سيشيل، للمرة الأولى في تاريخها نظاما قائما على التعايش السياسي، حيث أعمل، بصفتي رئيسا للجمهورية ورئيسا للسلطة التنفيذية، مع سلطة تشريعية تهيمن عليها المعارضة. قبل عام تقريبا، حين خاطبْتُ هيئتنا التشريعية لأول مرة في الجمعية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قطعت عهدا على نفسي بأن نعمل معا من أجل تحقيق مستقبل أفضل لشعبنا. يسير تعايشنا على أحسن ما يرام.

فثمة بيئة عمل جديدة تجمعنا نتحاور ونتشاور فيها. والأهم من ذلك، أنها بيئة قائمة على الاحترام المتبادل. ونحن بصدد إعادة تشكيل حكومة بلدنا لجعلها أكثر شمولا. هذا بالإضافة إلى أننا نعمل على تمكين مواطنينا، ولا سيما الشباب، عن طريق منحهم فرصا متكافئة للاضطلاع بأدوار هامة في تنمية بلدنا ونمو اقتصادنا. وفي ذلك السياق، نعمل على تحسين المناخ للإعلام الحر حتى يتسنى له أداء دور حيوي في جهود بناء الأمة.

كما نعمل، بالاشتراك مع الجمعية الوطنية، على تعديل التشريعات المتعلقة بالمؤسسات والسلطات والوكالات لضمان تجسيدها للمبادئ الجديدة للحوكمة الرشيدة. ومن شأن إرساء المزيد من الشفافية والحوكمة الرشيدة والمساءلة أن يؤدي إلى زيادة استقلال المؤسسات والسلطات. فهي حجر الأساس لمجتمعنا.

مناقشات غير ذات أهمية. ومن شأنه أيضا أن يتيح لنا فرصة لنطبق ما ندعو له.

(تكلم بالإنكليزية)

ولكي يكون هناك سلام وعيش كريم للجميع على كوكب مستدام، لا يكفي مجرد تخصيص المزيد من الموارد - المالية والبشرية وغيرها - لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بل ينبغي إدارة جميع تلك العمليات بشكل ديمقراطي تدعمه الشفافية والمساءلة في جميع مراحلها، وفي تناغم مع البيئة الطبيعية التي نعيش فيها واحترام لها.

وقد انضم القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيون إلى القطاع العام في سيشيل، في إطار جهود وطنية ترمي إلى إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في موازنة بلدنا وخطة الإنمائية. ونحن نعمل معا على صياغة استراتيجية تنمية وطنية جديدة وخطة تنمية وطنية أكثر استدامة لسيشيل على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة تحت مسمى رؤية ٢٠٣٢. وتشمل تلك العملية أيضا إدماج خطة عام ٢٠٦٣ التي أقرها الاتحاد الأفريقي، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وينطبق النهج الشامل نفسه على تعزيز تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في ضوء التطورات الأخيرة. فوفقا لآخر ما توصل إليه العلم، يجب على جميع أصحاب المصلحة الانخراط في العمل إن شاء المجتمع الدولي الارتقاء بعملنا الجماعي المتعلق بالمناخ من أجل تحقيق أهدافنا. وكنت قد ذكرت، خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي انعقد في مراكش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أمرا أكثر أهمية اليوم ونحن على مشارف مؤتمر الأطراف القادم، المقرر انعقاده بقيادة إحدى دولنا الجزرية الصغيرة النامية الشقيقة، وهي فيجي، وبدعم من ألمانيا.

ففي إشارة إلى اتفاق باريس، قلت،

”لأول مرة في التاريخ يجري التوصل إلى اتفاق عالمي للتصدي لتغير المناخ، مما يمنح آملا متجددا للعالم. ونجد أنفسنا عند مفترق طرق ولا يسعنا أن نعيد عن التزامنا الجماعي باتخاذ المسار الأخلاقي لأجل الإنسانية.“

من الدول الجزرية الصغيرة تأتي الأفكار العظيمة. لقد توصلت سيشيل في العام الماضي إلى اتفاق مع نادي باريس وغيره من الجهات على مبادلة هي الأولى من نوعها لديون حجمها ٢١ مليون دولار مقابل اتخاذ تدابير التكيف، وذلك لحماية ٣٠ في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة التي تبلغ مساحتها ١,٣٧ مليون كيلومتر مربع. وتقتضي المبادلة بشكل جزئي التكيف القائم على النظم الإيكولوجية مع تغير المناخ. هذا علاوة على أننا نستهدف بنهاية هذا العام إطلاق أول سندات زرقاء في العالم لجمع ١٥ مليون دولار لصالح ممارسات الصيد المستدامة في مياها. ويهدف كلا التدبيرين إلى إيجاد مصادر تمويل مبتكرة لتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المعني بالمحيطات والبحار وغيره من أهداف التنمية المستدامة المترابطة في إطار تطوير الاقتصاد الأزرق لسيشيل. ونتوجه بالشكر إلى شركائنا العديدين في الداخل والخارج ممن ساعدونا على اتخاذ هذا المسار الجديد الذي يتسم بالجرأة والإثارة إزاء التنمية المستدامة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والذين لا يزالون منخرطين في العمل معنا بفعالية.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وفي الختام، أود أن أهنئ فيجي والسويد على النجاح الكبير للمؤتمر المعني بالمحيطات الذي عقد في حزيران/يونيه وما ترتب عنه من نداء للعمل. وأود بصفتي رئيس دولة نامية في محيط كبير، أن أؤكد مجددا التزام سيشيل بالاستمرار في أداء دور رائد في البحث عن طرق مبتكرة للاستجابة لنداء العمل ولتنفيذ

معالي السيد بيتر تومسون، على قيادته للجمعية في دورتها الحادية والسبعين.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بأميننا العام الجديد، دولة السيد أنطونيو غوتيريش، وبنائته، وأتمنى لهما ولاية ممتعة وناجحة على رأس هيئتنا العالمية. كما نتقدم بالشكر إلى الأمين العام السابق، معالي السيد بان كي-مون، على قيادته وإسهاماته القيمة في النهوض بولاية المنظمة على مدى العقد الماضي.

إننا نجتمع هنا في الأمم المتحدة لأننا نتشاطر مصيرا مشتركا. وتظل الأمم المتحدة، على الرغم من جوانب قصورها، المنظمة العالمية الوحيدة التي لديها السلطة المعنوية والشرعية للبحث عن حلول عالمية لما نواجه من تحديات. وبوتسوانا على اقتناع راسخ بأننا كدول أعضاء لدينا معا ما يلزم من الإرادة والقدرة على تغيير العالم إلى الأفضل ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة على السواء.

وترحب بوتسوانا بموضوع هذه الدورة، وهو «محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام». ولدينا شعور قوي بأهمية هذا الموضوع لأنه يعزز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها المجتمع العالمي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بوصفها «برنامج عمل برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار» أو بوصفها ميثاقا «للناس وكوكب الأرض والازدهار والسلام والاشراكة» في القرن الحادي والعشرين (القرار ١/٧٠). ويوجه هذا الموضوع انتباهنا على النحو الملائم إلى أربعة من المبادئ الخمسة التي تقوم عليها خطة عام ٢٠٣٠ وهي الناس وكوكب الأرض والازدهار والسلام والاشراكة. ويقر الموضوع بأهمية التركيز على الناس وعلى تحسين حياتهم، لأنهم ليسوا المستفيدين الرئيسيين من التنمية فحسب بل وأعظم مواردها، في الوقت الذي نعمل فيه على تحقيق السلام والتنمية على أساس مستدام ومرن. ومن

الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة باعتباره جزءا لا يتجزأ من جميع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.

وبتلك الروح الإيجابية، أتمنى لجميع شعوب العالم يوما دوليا سعيدا للسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية سيشيل على الخطاب الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب معالي السيد موكغويتسي إيريك ماسيسي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية بوتسوانا.

اصطحب السيد موكغويتسي إيريك ماسيسي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بمعالي السيد موكغويتسي إيريك ماسيسي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ماسيسي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز العميقين أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رئيس جمهورية بوتسوانا، فخامة الفريق سيريتسي خاما إيان خاما.

باسم وفدي، أود أن أنضم إلى من سبقوني في تهنيتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين في الاضطلاع بولايتكم. وفي السياق نفسه، أود أن أحيي سلفكم،

وتمشيا مع موضوع الدورة الثانية والسبعين، يركز إطارا التنمية الوطنية الخاصان بنا تركيزا شديدا على تحسين نوعية حياة شعب بوتسوانا بأكمله عن طريق تسريع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير مستوى أفضل من التعليم والرعاية الصحية والإسكان، والتصدي للفقر المدقع وتفاوت الدخل وعدم المساواة بين الجنسين والبطالة، وبخاصة في أوساط الشباب والنساء. وانطلاقا من رغبتنا القوية في بناء مجتمع يتسم بالشمول والسلام والازدهار ويقوم على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، قمنا بتعديل برامج التمكين الخاصة بنا للتأكد من أنها تلبّي احتياجات جميع الفئات الضعيفة والمحرومة في مجتمعنا، بمن فيها النساء والفتيات والشباب والمسنين والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال.

وتتحقيقاً لهذه الغاية، فإن على رأس أولويات خططنا الإنمائية الوطنية ١١ تنمية رأس المال البشري، والتنمية الاجتماعية، وتنمية الموارد المتنوعة للنمو الاقتصادي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتوطيد الحكم الرشيد، وتعزيز الأمن الوطني، وتنفيذ نظام فعال للرصد والتقييم.

وبغية كفالة أن يعيش شعبنا كله بكرامة، اتخذت حكومة بوتسوانا قراراً سياسياً جريئاً بالتحول من الحد من الفقر إلى القضاء على الفقر المدقع، الأمر الذي أسفر عن انخفاض ملحوظ في نسبة السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع، أو الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، من ٢٤,٥ في المائة في العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٦,٤ في المائة في العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠. وهذا انجاز ملحوظ نظراً لحقيقة أنه في العامين ١٩٨٥-١٩٨٦، كانت نسبة ٥٩ في المائة من السكان يعيشون في حالة من الفقر.

ولقد حددنا الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بوصفه أولية من الأولويات الرئيسية لخطة التنمية الوطنية لدينا، من أجل كفالة أن تعود الثروة الطبيعية في بلدنا بالنفع على الأجيال

ثم فإن موضوع المناقشة يسلم بالتراطيب بين مسائل السلام والأمن والتنمية المستدامة وتغير المناخ.

وفي ذلك الصدد، تشير خطة عام ٢٠٣٠ إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون توفر السلام، وبالمثل لا يمكن إرساء السلام دون تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، فإنه من الضروري أن نعطي الأولوية لتنفيذ خطة عمل ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ.

وفيما يتعلق بالناس، يسرني أن أعلن أن حكومة بوتسوانا شرعت في إجراء سلسلة من المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بمشاركة القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والسلطات المحلية والشركاء في التنمية والأوساط الأكاديمية لصياغة خططنا الإنمائية الوطنية الحادية عشرة، التي تمتد من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٣، وصياغة رؤيتنا الحالية لعام ٢٠٣٦ التي تمتد من ٢٠١٧ إلى ٢٠٣٦. وتتسق تلك الخطة والرؤية مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ولقد عمدنا إلى إجراء مشاورات مكثفة حتى نضمن تجسيد أولوياتنا الوطنية لاحتياجات شعبنا وتطلعاته. ونرى أن شعبنا له الحق في التنمية المستدامة وفي التمتع بنوعية حياة أفضل. ولذلك، فإن الواجب الأخلاقي والسياسي يحتم علينا السعي إلى تحقيق هذين الهدفين التوأمين.

ومن المهم بمكان الإشارة إلى أننا حين اعتمدنا خطة عام ٢٠٣٠ قبل عامين، سلمنا بأن كل هدف وكل غاية وكل مؤشر في الخطة يمثل خطوة نحو عالم أفضل. ولقد أدركنا ضرورة أن يضع كل بلد من البلدان، استناداً إلى احتياجاته وظروفه الخاصة، مجموعة فريدة من الإجراءات لتحقيق الأهداف العالمية التي حددناها لأنفسنا. وسلمنا أيضاً بأن الابتكار والعلم والتكنولوجيا تشكل محفزات بالغة الأهمية للتنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠.

الأمريكية على أن تغير المناخ أمر حقيقي. وإذا كان هناك شيء إيجابي تعلمناه من الأعاصير، فهو أنها استطاعت أن تجمع الناس معاً في الولايات المتضررة وفي أمريكا على نطاق واسع - صغاراً كانوا أو كباراً، سوداً أو بيضاً أو أياً كانت معتقداتهم الدينية.

كذلك نرحب بقيام رئيس الجمعية العامة مؤخراً بعقد أول مؤتمر للمحيطات في نيويورك، عملاً بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن بوتسوانا بلد غير ساحلي، لكننا نتأثر ببيئة المحيطات بطريقة أو بأخرى. كما أن لدينا مصلحة استراتيجية في الاستفادة من الموارد البحرية. لهذا السبب، شاركنا مشاركة نشطة في المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، وأصبحنا يعد ذلك طرفاً فيها.

ويسرني أن أعلن أن بوتسوانا قد استجابت للنداءات الإنسانية الدولية التي أطلقت من وقت إلى آخر بشأن الكوارث الإنسانية التي ابتلي بها عدد من البلدان، بما فيها المجاعة المدمرة للغاية في الصومال. وانسجماً مع طبيعتنا التي تتصف بتوفير الرعاية والشعور بالرأفة، سوف نواصل القيام بكل ما في وسعنا في حدود مواردنا الهزيلة، لتقديم المساعدة إلى زملائنا الأعضاء في أسرة البشر الذين هم في أمس الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية.

وبالنسبة إلى السلم والأمن الدوليين، ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن المنظمة أنشئت كي "تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، لكن السلام ما زال بعيد المنال، ولا سيما في بعض أنحاء أفريقيا، وكذلك في أنحاء أخرى من العالم. وهناك تقارير متواصلة عن الصراعات المحتدمة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية.

وتبقى الحالة في جنوب السودان، بشكل خاص، مصدر قلق كبير. فهذا البلد يقف فعلياً على شفير الهاوية. إن شعب هذا البلد لم يتمتع حتى الآن بالسلام الذي كان متوقعاً إلى

الحالية والمقبلة معاً. وبغية معالجة بطالة الشباب، وضعت الحكومة برامج لتمكين الشباب، مثل صندوق التنمية للشباب، وبرنامج الخدمة الوطنية، وبرنامج التدريب الداخلي. وعلى مدى العقدين الماضيين، ثمة أكثر من ٢٥ في المائة من إجمالي الميزانية السنوية للحكومة قد استثمر في التعليم وتنمية المهارات.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتنفيذ عدد من البرامج الرئيسية، كان أهمها برنامج الحوافز الاقتصادية، الذي بدأ العمل به لحفز الاقتصاد ومعالجة العجز في الهياكل الأساسية. كذلك نشعر بالفخر لأن بوتسوانا كانت من بين البلدان التي تشاطرت خبرتها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، برعاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى وعمليات الاستعراض الوطني الطوعي.

وفي ما يتعلق بتغير المناخ، تؤيد بوتسوانا تأييداً كاملاً الملاحظة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠

”ويشكل تغير المناخ واحداً من أكبر التحديات في عصرنا وتقوض آثاره الضارة قدرة كافة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة“ (القرار ١/٧٠، الفقرة ١٤).

وفي هذا الصدد، نرحب ببدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، ونؤكد من جديد التزامنا بهذا الاتفاق. ويسر بوتسوانا أن تكون من بين البلدان التي وقّعت وصدّقت على الاتفاق قبل موعد دخوله حيز النفاذ. ونحن نناشد جميع البلدان أن تظل ثابتة في دفاعها عن اتفاق باريس وحماية سلامته.

ونكرر نداءنا إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لاعادة النظر في قرارها بالانسحاب من هذا الاتفاق التاريخي، الذي يشكل جهداً عالمياً من قبل المجتمع الدولي للتصدي لتحديات تغير المناخ. وكما يعلم الحاضرون، إن التحدي المتمثل في تغير المناخ يتطلب العمل الجماعي، لأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى لهذا التحدي بنجاح. وكأن الأعاصير الأخيرة وما خلّفته من آثار مدمرة كانت تهدف إلى التأكيد للإدارة

الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والتقاوس عن العمل ليس خياراً في مواجهة هذه المحنة. ويجب تغيير النظام من أجل القضاء نهائياً على التهديد الذي يتعرض له السلام دائماً في تلك المنطقة، وإعطاء شعب كوريا الشمالية الأمل في حياة تنسم بالحرية والرخاء.

وفي ما يتعلق بالصحراء الغربية، من المستهجن أن يبقى هذا الاقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في القارة الأفريقية. لذلك، نكرر دعمنا لشعب الصحراء الغربية وتضامنا معه في سعيه لإعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ونشعر بقوة أن الوقت قد حان لأن يُسمح له بممارسة هذا الحق من خلال إجراء تصويت مستقل ونزيه تحت إشراف الأمم المتحدة. فقد انتظر الصحراويون بما فيه الكفاية لكي يحدث ذلك. وبالمثل، ندعم الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل تحقيق السيادة والدولة المستقلة. وكمثال على دعمنا وتضامنا، يسرني أن أعلن أن بوتسوانا أقامت علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٦.

إن بوتسوانا تدين بشدة الإرهاب، والتطرف العنيف، والتعصب العنصري بجميع أشكاله ومظاهره. وفي هذا الصدد، من المؤسف للغاية أننا شهدنا في الآونة الأخيرة موجة من الهجمات الإرهابية على السكان الأبرياء والحكومات في جميع أنحاء العالم. وأود القول إننا نقف بحزم متضامنين مع حكومات وشعوب البلدان المعنية، ونعرب عن تعازينا لها. ونحن بحاجة إلى أن نراعي باستمرار حقيقة أنه لا يوجد بلد بمأمن من الهجمات الإرهابية. فهذه الهجمات تذكير صارخ بالطابع الشرس للإرهاب. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يسارع إلى اتخاذ إجراءات متضافرة بغية محاربة هذا البلاء بحزم.

تؤيد بوتسوانا تأييداً تاماً جهود المجتمع الدولي صوب نزع السلاح النووي. كما نؤكد مجدداً التزامنا بالصكوك الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج

حد كبير نتيجة الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٥. لذلك، نناشد بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بوصفها الضامنة الرئيسية للاتفاق، أن تعمل بشكل بناء مع القادة والأطراف السياسية المؤثرة في جنوب السودان، بهدف حملهم على الالتزام غير المشروط بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاق.

وفي سوريا، لا تزال الحالة السياسية والأمنية والإنسانية كارثية. ويُسجل أن بوتسوانا أعربت باستمرار عن خيبة أملها إزاء عجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن الحالة في سوريا. ويرجع هذا الفشل إلى أن بعض الأعضاء الدائمين في المجلس استخدموا من وقت إلى آخر حق النقض ضد القرارات التي تهدف إلى معالجة الأزمة السياسية والإنسانية في البلد.

وفي ضوء هذا السيناريو المؤسف، تعتقد بوتسوانا أنه ينبغي للمجتمع الدولي دائماً اللجوء إلى استخدام القوة الأخلاقية وسلطة الجمعية العامة كلما كان هناك جمود في مجلس الأمن. ونحن نؤيد أيضاً تأييداً تاماً إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، من أجل أن يتحمل مرتكبو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المسؤولية عن أفعالهم.

وتشعر بوتسوانا بقلق عميق إزاء قيام كوريا الشمالية بلا هوادة وعلى نحو صارخ بانتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة من خلال الاستمرار في اختبار قذائفها التيسارية. فهذه الأعمال المشينة من جانب كوريا الشمالية تشكل تهديداً، ليس لشبه الجزيرة الكورية فحسب، بل لجميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ والعالم بأسره. ومن الواضح لنا، كما ينبغي أن يكون واضحاً للجميع، أن كوريا الشمالية تتلقى المساعدة من آخرين في تطوير القذائف والتكنولوجيا النووية. وهم، بالتالي، يلامون بقدر ما تلام كوريا الشمالية تجاه تلك القذائف والتجارب النووية.

لذلك، نناشد المجتمع الدولي أن يعمل بشكل موحد وأن يسارع إلى اتخاذ إجراءات حاسمة تجبر كوريا الشمالية على

خطاب السيد أندري بلينكوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا

اصطحب السيد أندري بلينكوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد أندري بلينكوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بلينكوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم خالص تعازي إلى كل الذين تضرروا جراء الدمار الذي تسبب فيه الإعصاران إيرما وماريا، وإلى شعب المكسيك، الذي ضربته زلازل متعاقبة في الأيام القليلة الماضية.

قبل ٢٥ عاما، أدلى أول رئيس لبلدي، فرانيو تودمان، بخطاب أمام الجمعية العامة لدى قبول كرواتيا عضوا في الأمم المتحدة (انظر A/47/PV.7)، وهو ما أعادنا مرة أخرى إلى مصاف الأمم الحرة. وقد ناشد، آنذ، المجتمع الدولي المساعدة في وضع حد للعدوان على كرواتيا وإحلال السلام الدائم. ومنذ ذلك الحين، أعيد بناء بلدي وجرى تحديثه وتحول تحولاً جوهرياً وأصبح أحد أكبر المقاصد السياحية في أوروبا. واليوم، فإن كرواتيا دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. واستفادة من ظروفها التاريخية الفريدة، تشارك الآن بنشاط في عمليات حفظ السلام في أنحاء العالم ونقدم المعونات الإنمائية إلى المجتمعات التي تمس حاجتها إليها.

أخاطب الجمعية العامة بصفتي رئيس وزراء بلد خدم خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً في مجلس الأمن، وتولى رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئاسة لجنة بناء السلام وهو حالياً عضو في مجلس حقوق الإنسان.

اليوم نحتفل باليوم الدولي للسلام. وأود أن أؤكد مجدداً أن كرواتيا، كدولة محبة للسلام - على نحو ما يجسده في الأمم

وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الجمعية العامة مؤخراً لمعاهدة ملزمة قانوناً تحظر إنتاج الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون تماماً بأن عالماً خالياً من الأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة لمستقبل آمن لشعوبنا.

تقدر بوتسوانا تقديراً كبيراً الفرصة التي أتيحت لها للإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان لفترتي ولاية متعاقبتين. ومع قرب انتهاء فترة عضويتنا في المجلس في كانون الأول/ديسمبر، أود أن أؤكد من جديد أننا سنواصل العمل بجد مع المجتمع الدولي للنهوض بجدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان حتى يتسنى لجميع شعوب العالم العيش في ديمقراطيات يجري الالتزام فيها بحقوق الإنسان وسيادة القانون. يقوم دفاعنا عن حقوق الإنسان على إيماننا الثابت بأن تطلعات المجتمعات إلى تحقيق التنمية المستدامة ستظل محض سراب ما لم نضاعف جهودنا الجماعية صوب تحقيق المساواة والكرامة الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أحض الجميع على الحفاظ على الزخم بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لنستجمع حكمتنا وقوتنا الجماعيتين مع وحدة الغرض لإحداث تغيير حقيقي لفائدة الشعوب التي نمثلها. وتتعهد بوتسوانا بأن تكون شريكا نشطاً يعول عليه في المسعى المشترك لإيجاد عالم أفضل وأكثر أماناً يسوده الرخاء المشترك، لا يشعر فيه شعب ولا منطقة ولا بلد بأنه تخلف عن الركب. ذلك هو أفضل إرث يمكننا أن نتركه بشكل جماعي للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر نائب رئيس جمهورية بوتسوانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد موكغويتسي إريك ماسيسي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تواكبه وتتغير. وتؤيد كرواتيا توجه الأمين العام لإصلاح الأمانة العامة، ولا سيما هيكل حفظ السلام ومنظومة التنمية. وزيادة مساعي الأمين العام الدبلوماسية تطور تمس أيضا الحاجة إليه.

إن إصلاح مجلس الأمن محوري لإصلاح الأمم المتحدة. من الأهمية بمكان أن تتسم عضويته - في الفئتين الدائمة وغير الدائمة - بالتوازن الإقليمي وأن تعكس بشكل أكبر ٧٠ عاما من حياة المنظمة. ونحن نعتقد، بصفة خاصة، أنه سيتمكن تسريع المسار صوب تحقيق ذلك الهدف عن طريق توسيع فئتي العضوية، بما في ذلك كفالة تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية على نحو أفضل في فئة العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن.

من بين آثار العولمة أن العالم يواجه عددا لم يسبق له مثيل من الأشخاص المتنقلين. إن أزمة اللاجئين والمهجرة الجماعية واقع. من بين كل ٣٠ شخصا في العالم هناك شخص مهاجر. واجهت كرواتيا في الماضي أزمة لاجئين ومهاجرين حادة. وكان النهج الذي اتبعناه - وسنتبعه على الدوام - نهجا يضع الناس أولا. وفي سياق المفاوضات المقبلة بشأن الاتفاق العالمي من أجل المهجرة، نحن نؤيد نهجا إزاء الحراك البشري يعطي الأولوية لسلامة جميع المهاجرين وكرامتهم وحقوقهم للإنسان وحريةهم الأساسية، بغض النظر من أين أتوا وإلى أين يتجهون.

ومثلما هو الحال مع كل التحديات العالمية، يلزم اتباع نهج كلي في هذا الصدد. ولذلك فإننا بحاجة إلى العمل معا لمكافحة السباب الجذرية للمهجرة الجماعية - سواء كانت الفقر أو فشل الدول أو الحروب أو تغير المناخ والكوارث الطبيعية - مع الوقوف ضد الاستغلال والاعتداءات في سياق الاتجار بالبشر وتهريب الناس. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تعمل كرواتيا مع شركائها على وقف التدفقات غير القانونية للأشخاص، وخاصة عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط - البلقان، وفي نفس الوقت تقدم الدعم الملموس لبلدان المنشأ لمعالجة الأسباب الجذرية، ولا سيما من خلال برامج المعونة الإنمائية.

المتحدة نصب التذكاري للسلام المرمم مؤخرا للمثال الكرواتي العظيم، أنتون أوغوستينيكيتش - مدافع قوي عن نظام دولي قائم على القواعد. وعلى المستويين الوطني والعالمي، نعتقد أنه ينبغي للمؤسسات أن تكون مفتوحة بقدر أكبر أمام الجمهور وأن تشرك الناس بشكل حقيقي في صنع القرار. لا يمكننا مساءلة الحكومات وإيجاد مؤسسات موثوقة إلا من خلال مواطنين نشطاء وواعين.

ومن شأن مؤسسات تعمل بشكل جيد وحدها ضمان تطبيق سيادة القانون. يحقق إشراك المواطنين هذا مزيجا موضع ترحيب من الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، عن طريق طرح الأدلة الكافية وتجنب الشعبوية السطحية والمضللة. وتولي كرواتيا اهتماما كبيرا للسلام والعدالة والمؤسسات القوية كأحد الأهداف الـ ١٧ لتحويل علمنا.

لقد شكلت تجاربنا في بناء مؤسسات الدولة تحديا خاصا لبلد حقق السلام واستعاد سلامته الإقليمية قبل ٢٠ عاما فقط. وكرواتيا مكرسة لمساعدة الآخرين في الفترات الانتقالية ما بعد النزاع بخبراتها في المصالحة وبناء الثقة.

لقد تلقينا المساعدات الأمنية الدولية، بما في ذلك من خلال العديد من بعثات الأمم المتحدة. ومن أنجح بعثات حفظ السلام حتى الآن بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية التي انتهت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بإعادة الإدماج السلمي لأراضيها التي كانت محتلة. ونحن نضع تحت تصرف العالم تلك المعرفة الفريدة والخبرة الوافرة كمساهمة تكميلية مفيدة في جهود المجتمع الدولي في حالات مماثلة، مثل تنفيذ اتفاقات مينسك في أوكرانيا، حيث يمكننا استخلاص أوجه تشابه عدة.

كما أن مناقشة المنظمات الدولية القوية على الصعيد العالمي تعني تناول أوجه قوة هذه المؤسسة - الأمم المتحدة. وإذا يتغير العالم، نعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على الأمم المتحدة أن

إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية قيم عالمية. وينبغي لنا ألا ندخر وسعا في تعزيز هذه الحقوق وحمايتها. وأي انتهاك لحقوق الإنسان يتطلب ردا فوريا وملائما. ندعو إلى توثيق الصلات بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. كما نقر بأهمية مبدأ المسؤولية عن الحماية. ونفخر أيضا فخر بكون أحد كبار الدبلوماسيين الكروات يقود جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ونرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، إذ إنه من الواضح أن هناك حاجة حقيقية إلى التنسيق والقيادة الاستراتيجية للجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن الضروري أيضا أن نواصل العمل على منع ومكافحة التطرف والعنف.

تؤيد كرواتيا تأييدا تاما الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن بالإجماع مؤخرا بشأن كوريا الشمالية التي تشكل أعمالها تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين. ونناشد سلطات كوريا الشمالية وقف تجارب وتطوير الأسلحة النووية، والوفاء التام بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والنظام العالمي لعدم الانتشار.

إن التقيد بمعايير القانون الدولي ومبادئه وقواعده وتنفيذها الدقيق يوفر أساسا متينا للسلم والاستقرار الدائمين في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي نتمسك به بقوة. وفي هذا الصدد، أود بصفة خاصة أن أذكر بمبدأي حسن النية والموافقة الحرة. ونعتقد أنه ينبغي حل النزاعات بالوسائل السلمية وبما يتفق مع القانون الدولي.

ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع قرارات القضاء الدولي بأعلى المعايير القانونية وأن تحترم القواعد ذات الصلة احترامًا تامًا. إن النيل من حياد أو استقلالية القضاة أو الهيئات القضائية الدولية، كما هو الحال في إنهاء عملية التحكيم بين

وفي مواجهة الأزمات في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن ينصب تركيزنا على الإنذار المبكر، والوقاية، والدبلوماسية. وأي تدبير يأتي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع هو تدبير متأخر جدا، ولا سيما فيما يتعلق بالأرواح البشرية.

لا بد من معالجة النزاعات على أساس كل حالة على حدة، فهي تتطلب اتباع نهج مصممة خصيصا لكل حالة. ولئن كان اتباع نهج متسق في النزاعات من قبل الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، هو أمر جوهري لمصادقية المنظمة، فإن نهج النسخ واللصق ونهج المقاس الواحد يناسب الجميع ليسا أنجع السبل للمضي قدما.

وفي تفهمنا للحالة والمخاطر في الميدان، لا بد لنا على وجه الخصوص الاستفادة من معارف وخبرات السكان المحليين والبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية. نعتقد كرواتيا أنه عند معالجة النزاعات والأزمات - سواء في سورية أو ليبيا أو العراق أو اليمن، أو في أي مكان آخر في العالم - من المهم وجود نهج عالمي شامل قائم على التضامن وجهود دولية منسقة تحت قيادة قوية من الأمم المتحدة. ويتعين أن يشمل هذا النهج الجوانب السياسية والإنسانية والاجتماعية-الاقتصادية وتلك المتعلقة بالاستقرار والأمن، حيث يسير التعمير جنبا إلى جنب مع المصالحة وبناء القدرة على الصمود.

ستظل مساهمتنا في عمليات حفظ السلام عنصرا هاما في سياستنا الخارجية، سواء من خلال المشاركة المباشرة وتقاسم تجاربنا وخبراتنا أو معارفنا. لقد ساهمت كرواتيا في ١٩ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى الآن، ونحن الآن بصدد إعداد مساهمتنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وعلى غرار بلدان عديدة أخرى، وبالإضافة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نحن نشارك أيضا في عمليات تقودها منظمات دولية أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أمر لا غنى عنه، ولكن لن يكون من الحكمة عدم الاستعانة أيضا بأفكار وبراعة كل فرد في مجتمعاتنا، لا سيما شبابنا الذين يستوعبون، في عصر التكنولوجيا الحديثة، المعارف ويكتسبون المهارات بطريقة أسرع وأكثر انفتاحا. ولذلك، فإن مهمتنا العالمية تتمثل في تعديل نظمنا التعليمية لإعداد مواطنين مسؤولين في المستقبل، ومنحهم فرص عمل وتلبية الاحتياجات الحقيقية لأسواق العمل لدينا. لا يسعني، وأنا قادم من كرواتيا وطن المخترع العظيم نيكولا تيسلا، إلا أن أشدد على مدى الأهمية الحيوية لأن تسهل الأمم المتحدة التحول نحو عصر الاقتصاد الرقمي وتضييق الفجوة الرقمية التي يمكن أن تولد أوجه جديدة من عدم المساواة.

إن القضاء على الفقر لا يزال هدفنا الإنمائي الرئيسي، حيث إنه أحد أسباب النزاع وعدم الاستقرار والأزمات ونتيجة لها. ولن تتمكن من تحقيق تنمية مستدامة حقيقية إلا من خلال إيلاء نفس القدر من الاهتمام للعناصر التحولية الشاملة - من قبيل حقوق الإنسان، والمساواة، والحكم الرشيد، وسيادة القانون والمجتمعات الشاملة للجميع.

وبينما نشهد تدهورا يوميا للظروف المناخية وتزايدا للكوارث الطبيعية، يتعين على البشر بذل المزيد من الجهود. وهذا عبء علينا تحمله. في الأشهر الأخيرة، للأسف، لم ينج بلدي أيضا من حرائق الغابات والفيضانات، التي بلغت أبعادا لم يسبق لها مثيل. وهذه التحذيرات المثيرة للقلق هي دعوة إلى العمل دون إبطاء. وقد أظهرت كرواتيا بالفعل تفانيها في الجهود العالمية الرامية إلى الحفاظ على البيئة من خلال التصديق على اتفاق باريس. وقبل يومين، أعربت عن دعمنا المبدئي للمبادرة الفرنسية الجديدة - الميثاق العالمي للبيئة - الرامية إلى تحسين تنسيق الإجراءات العالمية لمكافحة تغير المناخ.

وفي سياق التنمية المستدامة، يتعين تعزيز أوجه التآزر بين السياسات العالمية والوطنية والمحلية.

كرواتيا وسلوفينيا، يجعل قراراتهم لاجية قانونيا - حيث لم يترك أي خيار أمام كرواتيا سوى الانسحاب من عملية التحكيم.

نحن نعتبر أن هذا المثال على تقويض سيادة القانون أمر محبط للدول التي تنظر في تسوية المنازعات عن طريق طرف ثالث. وفي الوقت نفسه، نريد حل مسألة الحدود المفتوحة مع حليفنا وصديقنا المجاور، سلوفينيا، من خلال الحوار الثنائي. بالإضافة إلى ذلك، تؤيد كرواتيا بقوة التنفيذ الكامل والمطلق لجميع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي المنطبقة، فضلا عن إجراء التحقيق الكامل والمعاقبة على جميع الفظائع.

من البديهي أن الحفاظ على السلام والاستقرار في جنوب شرق أوروبا يتسم بأهمية بالغة النسبة لبلدي. ولئن كان العالم يواجه العديد من التحديات الهائلة، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أنه لا يزال يتعين توطيد الاستقرار الإقليمي في جنوب شرق أوروبا. ومن خلال نقل معارفنا وتشجيع اندماج بلدان جنوب شرق أوروبا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي - إن رغبت في ذلك - تشجع كرواتيا بشكل فعال تحقيق الاستقرار في المنطقة.

إننا نؤمن ببناء مجتمعات قوية في منطقتنا، في حين نهدف إلى التحول بعيدا عن احتواء الأزمات إلى الوقاية والحوار السياسي والمشاركة النشطة. وهذا أمر هام للغاية في البوسنة والهرسك المجاورة، حيث أن التنفيذ السليم للمساواة الدستورية لشعوبها التأسيسية الثلاثة - البوسنيون والصرب والكروات - شرط أساسي لضمان الاستقرار والأداء الوظيفي الكاملين للدولة وعملية اندماجها في أوروبا، التي نؤيدها بكل إخلاص.

قبل عامين، أقر المجتمع الدولي على الوجه الصحيح الحدود التي تكتنف ما يمكن أن تبلغهفرادى الحكومات وذلك باعتماده خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. في الواقع، إن التحديات العالمية تتطلب استجابتنا مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون مع الأوساط الأكاديمية ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد جويستان ترودو، رئيس وزراء كندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ترودو (كندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ بياني، وفي ضوء الزلزال الذي وقع يوم الثلاثاء في المكسيك، أود أن أقدم تعازي كندا لجميع الأسر والأصدقاء المكالمين. ونتمنى الشفاء العاجل لجميع المصابين ونشكر جميع المستجيبين الأوائل على جهودهم الدؤوبة التي بذلت للمساعدة على إبقاء السكان آمنين. كما أن قلوبنا مع أصدقائنا في منطقة البحر الكاريبي، الذين لا يزالون يعانون من الأعاصير المدمرة. إن السخاء والقدرة على الصمود اللتين أبداهما الملايين في وجه تلك الكوارث الطبيعية مصدر إلهام للعالم. وكندا على أهبة الاستعداد لتقديم يد العون متى أمكننا ذلك.

ومن دواعي الشرف أن أعود إلى هنا في الجمعية العامة اليوم وأن تتاح لي الفرصة لتناول موضوع هذا العام، وهو تحديد، ”مخورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“.

(تكلم بالفرنسية)

الإنسان. السلام. نوعية حياة جيدة وبيئة يمكننا أن نحافظ عليها. المساواة للجميع، أينما كانوا. وذلك ما يهم في أعين الكنديين. وطوال تاريخنا، عملنا بلا كلل لتحقيق طموحاتنا على السواء في وطننا وفي أماكن أخرى من العالم. واليوم أود أن أتكلم عن الدروس الصعبة التي تعلمتها كندا على طول الطريق. إن كندا ليست بلدا للعجائب حيث لا توجد الصعوبات التي تواجهها البلدان الأخرى. فنحن نواجه التحديات نفسها. وكندا تتطور باستمرار.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا تزال كندا عملا قيد التنفيذ. وأود أن أطلع الجمعية على التجربة الكندية، لأننا مع جميع الأخطاء التي ارتكبتها، لا يزال

ونعتقد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في العام المقبل سيتيح منبرا لمناقشة تدابير فعالة للتحويل الحقيقي نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود، مثل الدور المحوري المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة، وفي الوقت نفسه منح سكانها نوعية حياة سليمة.

إن التزام كرواتيا بتعددية الأطراف لا يتزعزع. ونؤمن بمنظومة الأمم المتحدة وبإمكاناتنا المشتركة لتعزيز حوكمة عالمية فعالة وشاملة للجميع ومستدامة على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه. وانطلاقا من ذلك الطموح انضمت كرواتيا إلى الأمم المتحدة قبل ٢٥ عاما. وبعد ربع قرن، هانذا أف أف أمام الجمعية بالطموحات النبيلة والمسؤولية نفسها من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وتحسين الأحوال الاقتصادية ومن أجل التضامن مع البشر الذين يعيشون في ظروف مخفوفة بالمخاطر ومن أجل القضايا المشتركة المتعلقة بكوكبنا. ولا يمكننا أن نمضي قدما وأن نحقق أهدافنا وقيمنا المشتركة المعلنة إلا بالقوة المشتركة لتحقيق تلك الغاية. ومن واجبنا القيام بذلك العمل وحان الوقت الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء كرواتيا على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب السيد أندريي بلينكوفيتش، رئيس وزراء كرواتيا من المنصة.

خطاب السيد جويستان ترودو، رئيس وزراء كندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب رئيس وزراء كندا.

اصطحب السيد جويستان ترودو، رئيس وزراء كندا، إلى المنصة.

حقوقهم وكرامتهم وتقويضها. وكانوا ضحايا لحكومة سعت لإعادة كتابة تاريخهم الفريد والقضاء على لغاتهم وثقافتهم بفرض تقاليد الاستعمارية وأسلوب حياتها الخاصة. وكانوا ضحايا لحكومة رفضت حماية أراضيهم ومياهم، ورفضت مبدأهم للتفكير دائما لفترة سبعة أجيال مقبلة.

وخلاصة القول، إننا رفضنا مجرد فكرة أن تحدد أجيال كاملة من الشعوب الأصلية أسلوب حياتها بالكرامة والاعتزاز اللذين تستحقهما. وحرمانا كندا من الإسهامات الهامة التي كان بوسع تلك الأجيال أن تقدمها لتطور بلدنا العظيم. إن عجز الحكومات الكندية المتعاقبة عن احترام حقوق الشعوب الأصلية في كندا يسبب لنا عارا كبيرا. وللعديد من الشعوب الأصلية، فإن عدم الاحترام ذاك لحقوقها لا يزال قائما اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

واليوم، لا يزال هناك أطفال يعيشون في محميات في كندا لا يمكنهم أن يشربوا أو يغتسلوا بأمان أو حتى أن يلعبوا في المياه التي تخرج من صانبيهم للمياه. وهناك آباء وأمّهات من الشعوب الأصلية يودعون أبناءهم في المساء وعليهم أن يتمنوا ألا يهرب أطفالهم أو ينتحروا في الليل. ويعاني شباب الشعوب الأصلية في كندا في الحصول على تعليم جيد. وبالرغم من أن المدارس الداخلية لحسن الحظ شيء من الماضي، لا يزال العديد من شباب الشعوب الأصلية يرسلون، بعيدا عن عائلاتهم، لمجرد الحصول على التعليم الأساسي الذي يعتبره معظم الكنديين أمرا مسلما به. وبالنسبة لعدد كبير للغاية من نساء الشعوب الأصلية، فإن الحياة في كندا تشمل تهديدات بالعنف متكررة وشديدة إلى درجة أن منظمة العفو الدولية وصفتها بأنها أزمة لحقوق إنسان.

هذا هو الإرث الاستعماري في كندا، وهو قانون هندي أبوي للترحيل القسري لمجتمعات الإنويت والأمم الأولى، والحرمان الممنهج للملونين (المهجناء) من الحقوق والتاريخ، والمدارس الداخلية التي فصلت أطفالاً لا تتجاوز أعمارهم

يحدونا الأمل - الأمل بأن نعمل بشكل أفضل، وأن نكون أفضل، وأن يعامل كل واحد منا الآخر بالكرامة والاحترام اللذين هما حق طبيعي لكل إنسان. وأود أن أحكي للجمعية قصتنا لأنني أعلم أن التحديات التي واجهناها، ولا نزال نواجهها، ليست فريدة في العالم، ولا الحلول فريدة. إن النهج الذي يقدر الكرامة الإنسانية ويؤكد على الإنصاف وإيجاد فرصة حقيقية لكل فرد نخرج موجود في كندا وفي كل بلد. وهو نهج لا يخدم الاحتياجات المحلية فحسب، بل يجعل العالم مكانا أفضل وأكثر سلاما وأكثر ازدهارا للجميع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

إن كندا تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية المائة والخمسين لقيام اتحادنا. ولكن كندا أقدم من ذلك بكثير. فقد كانت موطن المنحدرين من المستوطنين والمهاجرين لمئات السنين، والشعوب الأصلية لآلاف السنين. ونحن بلد قام على ثقافات مختلفة وأديان مختلفة ولغات مختلفة كلها اجتمعت معا. وقد أصبح ذلك التنوع مكمنا قوتنا الكبرى.

ولكن ذلك لا ينطبق، ولم ينطبق دائما، على جميع من يشاركون أرضنا. وبنيت كندا على أرض أسلاف الشعوب الأصلية، ولكن، للأسف، هي أيضا أحد البلدان التي ظهرت إلى حيز الوجود بدون المشاركة المجدية للأشخاص الذين كانوا هناك أولا. وحتى المعاهدات التي وضعت لتوفر أساسا لعلاقات سليمة لم تحترم احتراما كاملا أو تنفذ. وبالنسبة لشعوب الأمة الأولى والمليتييس الإنويت في كندا، لم تكن تلك العلاقات الاستعمارية المبكرة تتعلق بالقوة من خلال التنوع أو إحتفاء باختلافاتنا. وللشعوب الأصلية في كندا، فإن تجربتها كانت في الغالب تجربة إذلال وإهمال وسوء معاملة.

(تكلم بالفرنسية)

وكانوا ضحايا لحكومة لم تحترمهم أو تحترم تقاليدهم أو أصولهم أو أسلوبهم للحكم أو قوانينهم. واختارت إنكار

بالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات الدولية بموجب هذا الإعلان. ونحن ندرك أن العالم يتوقع من كندا أن تلتزم بصرامة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان - بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين - وهذا ما نتوقعه نحن من أنفسنا أيضاً.

وإننا نعمل على نحو وثيق مع سكان كندا الأصليين من أجل الاستجابة لأولوياتهم بشكل أفضل وتكوين فهم أفضل لرؤيتهم وتعريفهم لتقرير المصير، ولدعم عملهم في إعادة بناء الأمة. وبالتعاون مع شركائنا من السكان الأصليين، نعمل على تطوير برامج لضمان حفظ وحماية وتنشيط لغات الهجاء والإنويت والأمم الأولى. وباختصار، نحن ما فتئنا نعمل جاهدين، بالشراكة مع الهيئات الحكومية الأخرى ومع قادة السكان الأصليين في كندا من أجل تصويب مظالم الماضي وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان الأصليين في كندا.

وسأقدم بعض الأمثلة. وقد يبدو كثير منها مألوفاً لأنها ذات ارتباط وثيق بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - وهي أهداف تنطبق على كل بلداننا دون استثناء. وجهودنا تشمل الاستثمارات للمساعدة في توفير مياه الشرب المأمونة والنظيفة لكل مجتمعات السكان الأصليين، وهو جزء من الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي. وقمنا حتى الآن بإلغاء أكثر من عشرين تحذيراً طال أمده من مياه الشرب في المجتمعات المحلية الأصلية، ولدينا خطة لإنهاء ما تبقى منها.

(تكلم بالفرنسية)

وتتخذ هذه الجهود شكل استثمارات جديدة لإزالة الثغرات في تعليم الأمم الأولى. وتقر الاتفاقات الجديدة بسلطة وصلاحيات الأمم الأولى. كما تنظر في سبل إنشاء وإدارة النظم التعليمية كيما تدار من داخل المجتمعات المحلية وعن طريقها ولخدمتها. وهذه المفاهيم المهمة تتماشى مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد.

الخمس سنوات عن أسرهم، وعاقبتهم على النطق بلغتهم الأم، وسعت إلى إخماد جذوة الثقافات الأصلية تماماً.

إلا أن الكنديين أدركوا ذلك. وقد رأوا أوجه الإجحاف، وسئموا إطلاق الذرائع. ونفذ الصبر هذا يعطينا فرصة نادرة وثينة للعمل. وأمامنا الآن فرصة لتحقيق مصالحة حقيقية وذات مغزى ودائمة بين كندا والأمم الأولى، أمة الملونين (الهجاء)، وشعوب الإنويت.

(تكلم بالفرنسية)

وإذ نسعى للمصالحة، يجب أن نسترشد بالمعايير الأساسية التي اعتمدت في هذه القاعة في نفس هذا الشهر منذ ١٠ سنوات. أعرف أن موقف كندا إزاء إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين كان مخيباً للآمال في السابق. وقد قمنا بحملة نشطة وصوتنا ضد هذه الحقوق، ولكن قبلناها على مضض، في نهاية المطاف، وقلنا إنها مجرد وثيقة أماني. إلا أنها ليست مجرد أماني. بل هو إعلان ملموس جداً للشعوب الأصلية ولمن عملوا طويلاً وبدأب لتحويل تلك الوثيقة إلى حقيقة واقعة.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما قالت لجنة الحقيقة والمصالحة الكندية، فإن الإعلان يوفر المبادئ والقواعد والمعايير الضرورية للمصالحة لكي تزدهر في القرن الحادي والعشرين في كندا. وهذه ليست مجرد أماني، بل هو السبيل للمضي قدماً. وفي العام الماضي، وفي منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، قام وزير شؤون السكان الأصليين والمناطق الشمالية في كندا آنذاك بتصويب موقف كندا بشأن الإعلان، وقال إننا الآن نؤيد الإعلان تأييداً كاملاً، بدون قيد أو شرط.

وبالشراكة مع السكان الأصليين، نمضي قدماً في إجراء استعراض شامل للقوانين الاتحادية والسياسات والممارسات التنفيذية من أجل ترتيب بيتنا والتأكد من وفاء حكومتنا

لنا أن ندعي أن التحديات القابلة للحل لا تحدث إلا على الشواطئ البعيدة. والحاجة إلى المزيد من المساواة والعمل اللائق احتياجات بشرية حقيقية وملحة لا يسعنا أن نتجاهلها، خاصة في بلداننا.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى كل منا ألا يدخر جهداً حتى يكفل لنا جميعاً، بما في ذلك السكان الأصليين، فرصاً أفضل. ومن مسؤوليتنا ضمان أن تكون المساواة الحقيقية غير مشروطة. فالمساواة تشملنا جميعاً، بغض النظر عن نوع الجنس أو الأصل أو المعتقدات أو الشخص الذي اخترنا أن نحبه. ومن مسؤوليتنا توفير رعاية أفضل للبيئة التي ننشأ فيها جميعاً. وكما قلت هنا في مراسم التوقيع على اتفاق باريس، فإننا جميعاً متورطون بكل معاني الكلمة. نحن جميعاً مسؤولون، ويجب أن نأخذ ذلك في الاعتبار عند تسيير الأمور بأساليب جديدة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي كندا، هذا يعني علاقات جديدة بين حكومة كندا والسكان الأصليين - علاقات تستند إلى الإقرار بالحقوق والاحترام والتعاون والشراكة.

لقد أدخلنا مؤخراً تغييرات على هياكل حكومة بلدنا للمساعدة على الانتقال إلى هذه العلاقات الجديدة مع الشعوب الأصلية. ونقوم بتفكيك الهياكل البيروقراطية الاستعمارية القديمة وإنشاء إدارة جديدة للعلاقات بين التاج البريطاني والشعوب الأصلية وشؤون الشمال، بقيادة كارولين بينيت، وهي مناصرة مخضمة ونشطة للشعوب الأصلية في كندا. وستقوم، في دورها الجديد، بقيادة جهود حكومتنا من أجل تحسين دعم الشعوب الأصلية خلال ما يقومون به من تحسين لمؤسساتهم السياسية والثقافية والقانونية والاقتصادية، وتحقيق الاستقلالية في تصريف شؤونهم الخاصة، بما في ذلك الإقرار بالحكم الذاتي وتطبيقه بوصفه تعبيراً عن الحق في تقرير المصير.

وبالنسبة لكثير من السكان الأصليين في كندا، في جملة أمور، فإن هذه الاستثمارات ستمكن من إرساء الأساس لبلوغ الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي. ونذكر أنه لا يمكن لأحد أن يأمل في الحصول على فرصة حقيقية ومتساوية للنجاح من دون أن تتوفر له الصحة الجيدة والمجتمع السليم والعمل بأجر معقول والتعليم الجيد والسكن الآمن والميسور التكلفة. وبطبيعة الحال، ينطبق ذلك أيضاً على السكان الأصليين.

(تكلم بالإنكليزية)

ولذلك، فإن جهودنا تشمل العمل مع مجتمعات السكان الأصليين للمساعدة في بناء وتحديد المساكن. وقد أُنجزت أعمال بناء قرابة ٤ ٠٠٠ مسكن أو يجري العمل فيها، مما يساعد على الوفاء بالهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة: المدن والمجتمعات المحلية الآمنة والمستدامة للعيش فيها. وفي جميع أنحاء البلاد، نعمل أيضاً على تطبيق استراتيجية وطنية للإسكان لتمكين المزيد من الكنديين من الحصول على السكن الآمن والميسور التكلفة والمناسب.

وتشمل جهودنا أيضاً تركيزاً أكبر على مجتمعات السكان الأصليين في كندا وفي شتى أنحاء العالم من حيث صلة ذلك بالهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة: مكافحة العنف القائم على نوع الجنس مع إيلاء النساء والفتيات فرصاً متساوية للنجاح. ونحن نحتاج إلى نجاح النساء والفتيات، لأن هذا يكفل نمو اقتصادات أقوى وبناء مجتمعات أقوى أيضاً. ولذلك، ستمضي حكومتنا قدماً عما قريب في سن تشريعات تكفل المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة.

وأهداف التنمية المستدامة ذات صدى في كندا مثلما هي في بقية أنحاء العالم. ونحن ملتزمون بتنفيذها في الداخل، ونعمل أيضاً مع شركائنا الدوليين لتحقيقها في كافة أرجاء العالم. وهذه مسألة مهمة، لأن الفقر والجوع لا يعرفان حدوداً. ولا يمكن

آخرون الاستفادة من تجارب مشتركة مختلفة كأساس للعمل معا. الخيار لهم. هذا هو تحديدا ما يتطلبه تقرير المصير.

وعلى الرغم من أن هذا الطريق جديد، فإنني على ثقة من أننا سنصل إلى تحقيق المصالحة، سنتوصل إلى بلد يمكن فيه تحويل العلاقات بين أمة وأمة، وحكومة وحكومة، والإنويت والتاج البريطاني - مكان يمكن فيه أعمال المعايير المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية إعمالا كاملا ليس بولاية حكومية فحسب، بل في إطار شراكة حقيقية مع الشعوب الأصلية.

وسينطوي جزء من هذه الشراكة الجديدة على التصدي للتحدي المشترك المتمثل في تغير المناخ. إن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الشمالية تتأثر بصفة خاصة بواقعهما الصارخ. في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الشمال - أماكن مثل بولاتوك، وكوغلوكتوك، وتوكتويكتوك - يشهد أفرادها ظروفًا للجليد البحري أكثر خطورة ولا يمكن التنبؤ بها للسفر والصيد في فصل الشتاء. وفي المنطقة القطبية الشمالية الغربية في كندا، تدوب الأراضي الدائمة التجمد وتتآكل أجزاء ضخمة من السهول القطبية الشمالية في المحيط. وفي جميع أنحاء جزيرة بافين، يجد شبوخ الإنويت صعوبة في التنبؤ بالطقس على نحو ما اعتادوا، حتى أن كثيرا منهم يحجمون الآن عن المحاولة.

ونعمل جاهدين في الداخل من أجل مساعدة تلك المجتمعات المحلية على التكيف والاستعداد للمستقبل. وعلى الصعيد الدولي، فإن التزامنا ثابت. فما من بلد في العالم يمكنه أن يدير ظهره إلى التحدي والواقع المتمثل في تغير المناخ. ومن جانبنا، ستواصل كندا الكفاح من أجل تنفيذ الخطة العالمية التي تتيح فرصة حقيقية للتصدي له. علينا مسؤولية تجاه الأجيال المقبلة، وسنضطلع بها.

وأمامنا فرصة لبناء اقتصادات نظيفة تتنامى وتطوعية في كندا وفي جميع أنحاء العالم. لن ندع تلك الفرصة تمر.

وفي الوقت ذاته، نسلم بأنه على الحكومة الاتحادية في كندا مسؤولية تاريخية عن تقديم الخدمات إلى الشعوب الأصلية ودور مستمر يتعين عليها القيام به. ومن أجل تحسين القيام بذلك العمل وفي الوقت نفسه دعم الشعوب الأصلية في تقرير المصير، سنعمل - بالتشاور معهم - على إنشاء إدارة جديدة لخدمات الشعوب الأصلية، بقيادة وزيرة الصحة السابقة، جين فيلبوت. وبمرور الوقت، ستزداد البرامج والخدمات التي ستضطلع بها الشعوب الأصلية، كجزء من مضيهم قدما نحو تحقيق الحكم الذاتي الحقيقي والتنفيذ الكامل لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

(تكلم بالفرنسية)

ونعتقد أن هذا الفصل هو السبيل الأمثل لنفي كندا بالتزاماتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، مع اتباع مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل جوهر الإعلان. إننا أمام تجربة جديدة. لم يمهد أحد الطريق أمامنا، ولكن لا يمكننا الانتظار. لقد حان الوقت لنبدأ رحلتنا معا. لقد حان الوقت للتفكير خارج الإطار التقليدي، والابتعاد عن الحدود التي فرضتها الهياكل الاستعمارية القديمة التي عفا عليها الزمن، وإفساح المجال أمام الابتكار والهياكل التي تحترم الحقوق الأصلية للشعوب الأصلية في أن تحكم نفسها وتقرر مستقبلها.

(تكلم بالإنكليزية)

ويعني ذلك بالنسبة للحكومة الاتحادية إدخال تغييرات على الطريقة التي نعمل بها. وتغيير الإدارة الذي ذكرته جزءا من الاضطلاع بتلك المسؤولية. ويعني هذا بالنسبة للشعوب الأصلية إمعان التفكير في الكيفية التي سيحددون بها هويتهم ويحكمون بها أنفسهم كأمم وحكومات، وكيف سيسعون إلى الانتساب إلى نظم حكومية أخرى. وستقرر الشعوب الأصلية الكيفية التي ترغب بها في تمثيل وتنظيم أنفسهم. فقد يختار البعض الانخراط مع حكومتنا على أساس أُمم ومعاهدات تاريخية، في حين يختار

خاصة في وقت أصبحت فيه الأتمتة تشكل تحديا للتعريف التقليدي للعمل.

وعلى الصعيد الدولي، أعدنا التأكيد على التزام كندا بالحد من الفقر والظلم، مع العمل أيضا على وضع تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في صميم جهودنا الإنمائية. وقد اعتمدنا هذا النهج لأننا نعلم أن دعم النساء والفتيات يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وبذلك يمكن أن يترسخ السلام والتعاون. وعندئذ يمكن للأسر والمجتمعات المحلية أن تأمل في نوعية الحياة أفضل.

(تكلم بالإنكليزية)

كما نعمل بجد لإبرام اتفاقات تجارية تدريجية على غرار اتفاق الاقتصاد والتجارة الشامل مع الاتحاد الأوروبي، الذي دخل اليوم حيز النفاذ. سيعمل الاتفاق على توسيع نطاق الفرص للأعمال التجارية، وتوفير فرص عمل جيدة وبأجر جيد للعمال، وتحقيق نمو اقتصادي هادف - نمو يفيد جميع مواطنينا، وليس الأغنياء فقط. الفرصة أمامنا - وأود القول بأن علينا المسؤولية - لضمان أن تشمل الاتفاقات التجارية أحكاما قوية لحماية حقوق العمال، وحماية البيئة، وكفالة الاستفادة من منافع التجارة على نطاق أوسع. وعندما نقوم بذلك فإننا لا نعمل على تنمية اقتصاداتنا فحسب، بل ونرقى إلى مستوى قيمنا. ونقول لأنفسنا ولبعضنا البعض أن الجيد بما فيه الكفاية ليس جيدا بما فيه الكفاية، وأنه يمكن دائما تحقيق الأفضل.

(تكلم بالفرنسية)

من الممكن دائما أن نفعل ما هو أفضل عندما يكون الناس في صميم القرارات التي نتخذها. إن الناس، على نحو ما يذكرنا موضوع هذه المناقشة العامة، يشكلون العامل الأساسي لبناء مستقبل يسوده السلام والازدهار. إنه المستقبل الذي نصبو إليه جميعا لأنفسنا ومن أجل أطفالنا وأحفادنا. إنه مستقبل تتمتع فيه الشعوب الأصلية في كندا وحول العالم بالحق في المشاركة

(تكلم بالفرنسية)

وفي كندا، يعني ذلك فرض تعريفه على التلوث المتعلق بالكربون. وعندما يتم ذلك على الوجه الصحيح، فإنه أكثر الطرق فعالية لخفض الانبعاثات مع مواصلة تنمية الاقتصاد. كما يعني ذلك مواصلة العمل مع البلدان الأخرى لنقترب من تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا. وقد رحبنا في الأسبوع الماضي في مونتريال بالقادة في مجال البيئة من أكثر من ٣٠ بلدا للمشاركة في اجتماع عمل. وكانت فرصة لنا لمناقشة مختلف سبل تنفيذ اتفاق باريس والحفاظ على قوة الدفع الدولية صوب مستقبل أكثر استدامة للجميع.

(تكلم بالإنكليزية)

وبالمثل، فإن المجتمع العالمي عليه مسؤولية بذل كل ما في وسعه للحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ونحن في كندا نعمل بجد لتحقيق ذلك الهدف. لقد قمنا بتحسين مدفوعات استحقاقات الأطفال. وبنح برنامجنا الجديد لتسع أسر من أصل ١٠ مزيدا من الأموال للمساعدة على مواجهة ارتفاع تكاليف تربية الأطفال، ولذلك فإننا نتوقع الحد من فقر الأطفال في كندا بنسبة ٤٠ في المائة. وقد رفعا قيمة الضرائب على الأغنياء بنسبة ١ في المائة حتى تتمكن من خفضها بالنسبة للطبقة الوسطى، ونواصل البحث عن سبل لجعل نظامنا الضريبي أكثر إنصافا. لدينا الآن نظام يشجع الكنديين الأثرياء على استخدام الشركات الخاصة لدفع معدل ضرائب أقل مما يدفعه الكنديين من الطبقة الوسطى. وهذا ليس عدلا، وسنعمل على إصلاحه.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نستثمر لجعل التعليم ميسور التكلفة وفي متناول كل كندي بحيث يمكنه الحصول على التدريب اللازم للعثور على عمل جيد بأجر جيد والحفاظ عليه. ويكتسي هذا الأمر أهمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد تواليبا سايليلي مالييليغاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد مالييليغاو (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ساموا ترحيبا حارا بتولي السيد ميروسلاف لايتشاك رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، في فترة ترم فيها منظمنا بأوقات صعبة ومتقلبة بشكل لم يسبق له مثيل. ونتطلع إلى قيادته حتى تتمكن معا من رسم مسار أكثر أمانا وإنسانية وقابلية للتنبؤ به في رحلتنا عبر مسار المجهول. ويمكنه أن يعول على دعم ساموا بينما نعمل في شراكة من أجل ترجمة الموضوع الرئيسي لولايته «محرورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام» إلى إنجازات ملموسة وقابلة للقياس.

وقد أظهر سلف الرئيس، السيد بيتر طومسون، سفير فيجي، قيادة قوية أثناء رئاسته الناجحة. ونتمنى له التوفيق في مهمته الجديدة.

إن الأمين العام غوتيريش يظهر حرصا والتزاما بتحويل الأمم المتحدة إلى منظمة تتسم بالكفاءة والفعالية وملائمة لتحقيق الغرض المنشود ومستعدة لتلبية احتياجات الشعوب التي أنشئت أساسا لخدمتها. وتؤكد ساموا دعمها الكامل للأمين العام، في العمل لجعل تركيز الأمم المتحدة منصبا على الناس بقدر أكبر منه على العملية.

إن المناقشة العامة السنوية لهذا الأسبوع هي المناقشة العامة العشرين على التوالي للجمعية العامة التي أحضرها وألقي كلمة فيها. وتمثل مشاركتي المستمرة مقياسا لاعتناعي وإيمان حكومتي المطلق بقيمة الأمم المتحدة وإمكاناتها غير المحدودة للتعامل بنجاح مع أي مسألة تواجهها مهما كان اختلافها وجسامتها. وتظل الأمم المتحدة ملاذنا الأخير ونأمل أن توفر

على قدم المساواة مع غيرهم. إنه مستقبل بوسعنا أن نبنيه إن عملنا معا.

(تكلم بالإنكليزية)

إن جهودنا الرامية إلى بناء علاقات أفضل مع الشعوب الأصلية في كندا لا تتعلق فحسب بتصحيح الأخطاء التاريخية. إنها تتعلق بالإصغاء والتعلم والعمل معا. كما تتعلق باتخاذ إجراءات ملموسة من أجل المستقبل. إن المصالحة التي نسعى إلى تحقيقها توفر دروسا لنا جميعا.

لا يمكننا بناء علاقات قوية إذا رفضنا إجراء محادثات. ولا يمكننا رسم طريق أكثر سلما إن كانت نقطة الانطلاق مثيرة للريبة وعدم الثقة. ولا يمكننا أن نبني عالما أفضل إلا بالعمل معا، واحترام اختلافاتنا، وحماية الضعفاء، والوقوف دفاعا عن الأشياء الأكثر أهمية. وكما قلت في العام الماضي (انظر A/71/PV.8)، أعلم أنه سيكون عملا شاقا. غير أنني لا زلت على ثقة من أنه يمكن مواجهة أي تحد إذا عملنا معا، وتظهر تجربة كندا صحة ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء كندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا، من المنصة.

خطاب السيد تواليبا سايليلي مالييليغاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

اصطحب السيد تواليبا سايليلي مالييليغاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

ومهما كان نبل الهدف الذي يكمن وراء حيازة تلك الترسانات، فإن إتاحتها للجهات الخطأ وغير المسؤولة وصفة للدمار والفوضى، لأن الناس في النهاية مجرد بشر ومصيرهم إلى الفناء. لكننا لم نخسر كل شيء بعد. فاعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي يقدم نهجا موحدًا لمعالجة مخنة المشردين في العالم، وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي يهدف إلى تعزيز قدرة المنظمة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والمعاهدة التاريخية والأولى من نوعها لحظر الأسلحة النووية كلها تطورات إيجابية للمضي قدماً.

ويتخطى تغير المناخ، كغيره من التحديات العالمية الأخرى، الحدود دون أن يترك أثراً خلفه. فهو لا يحترم سيادة الدول ولا يميز بين بلد غني وآخر فقير. وعواقبه لاشك وخيمة، بما فيها على أولئك الذين لا يزالون ينكرونه. وما فتئ تغير المناخ يشكل مسألة ذات أولوية بالنسبة للبلدي ومنطقة المحيط الهادئ. وكما شهدنا في الآونة الأخيرة، فإن بوسع الكوارث الطبيعية أن تدمر بلداً بأكمله من دولنا الجزرية الصغيرة، جالبة معها آلاماً واضطرابات شديدة تقلب حياة الشعوب، فضلاً عما يصيب الاقتصاد الوطني من انتكاس لسنوات. ونحن ندرك ذلك بحكم تجاربنا السابقة المتكررة. فموارد جزرنا المحدودة والافتقار إلى القدرة على التكيف يجعلان تحمل عبء إعادة التأهيل مهمة عسيرة. وفي حين أننا نشيد بقدرة شعبنا على الصمود والنهوض مجدداً من الكوارث الطبيعية الكبرى، فإن علاج ما تخلفه تلك الظواهر الطبيعية من ندوب والتعافي منها يستغرق سنوات. وإذا كان في هذا أي عزاء لدولنا الجزرية، فإن بعض البلدان المتقدمة النمو التي تتوفر لها الموارد لا يزال يحاول التعافي من آثار الكوارث التي دمرت اقتصاده وتجاوزها.

ولا تزال ساموا ملتزمة بمواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتقديم مساهمتها

الإرادة السياسية والالتزام الضروري للتصدي للتحديات التي تواجهنا. ولهذا فإننا نريد لها أن تظل ذات أهمية وقابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة. ويجب أن تكون قادرة على التصدي بفعالية للتحديات الحالية والناشئة التي تواجه عالمنا.

إننا نلتقي على خلفية عالم يعاني من عدم اليقين وشعور بانحسار الأمل. إننا نخسر المعركة الرامية إلى تخليص عالمنا من الفقر وعدم الاستقرار. إن النزاعات كثيرة، ولم نعد بمنأى أو بمعزل عن أعمال الإرهاب المهلكة والدمار الذي تخلفه الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان. إننا نعيش في بيئة من المخاطر. ويشكل تغير المناخ تهديداً وجودياً. وأود أن أتوقف وأقدم خالص تعازينا لحكومات وشعوب جميع البلدان التي عانت من الدمار الذي تسببت فيه مؤخرًا الأعاصير والزلازل.

ولا يسعنا إلا أن نشاهد بذعر وقلق الديناميات العالمية التي تقترب بعالمنا بدرجة خطيرة من كارثة محتملة ذات أبعاد لا يمكن تصورها. وبصفتنا إحدى الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ، فإن عزلتنا لم تعد تحمينا. إننا متفرجون، ولكننا أكثر المتضررين من تصارع القوى في شبه الجزيرة الكورية. وندعو من أجل ظهور قيادة مستنيرة تتمتع بتقدير أخلاقي سليم على كلا الجانبين من أجل ضمان أننا نمنح السلام فرصة.

وهذا يفسر السبب في توقيعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية أمس بالنيابة عن ساموا. وبصفتنا دولة موقعة على تلك المعاهدة التاريخية، أردنا أن نبرهن بشكل قاطع على تطلعنا إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. لم تبرهن الحقائق الراهنة على صحة الخطاب التقليدي بأن حيازة الأسلحة النووية ستكون بمثابة رادع لجعل العالم مكاناً أكثر أماناً للعيش فيه. وإلا فما كان للتطورات في شبه الجزيرة الكورية أن تحدث على الإطلاق. نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن حيازة الأسلحة النووية وإضافة قوى نووية جديدة لن يؤدي إلا لجعل عالمنا أقل أماناً وأماناً وسلمية، ومن ثم يلزم تخليص عالمنا تماماً من جميع الأسلحة النووية.

من بلدان أخرى في الأماكن التي تتطلب تدخل الأمم المتحدة. وينبع التزامنا من إيماننا الراسخ بالدور الذي تؤديه جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في المساعدة على القضاء على مسببات النزاع وتحقيق السلام والاستقرار. ونؤيد تماما إدانة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام. ولذلك وقعنا مبادرة الاتفاق الدولي التي أطلقها الأمين العام التي تلزم البلدان بالقضاء على تلك الأعمال المشينة في عمليات حفظ السلام.

وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطارا لوضع العالم على مسار نحو مستقبل مستدام ومرن لأجل الناس والكوكب والازدهار. وبالرغم من أن خطة عام ٢٠٣٠ تشكل أولوية عليا على جدول الأعمال العالمي، ومع أننا نرى بوادر زخم فيما يتعلق بتنفيذها، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فلا تزال ثمة حاجة إلى الإسراع بالعمل العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة والتوعية بها. ويكمل إقرار خريطة الطريق الإقليمية الخاصة بمنطقة المحيط الهادئ لأجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ خريطة الطريق التي وضعتها ساموا على أساس نهج متكامل يشمل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وإجراءات العمل المعجل للبلدان الجزرية الصغيرة النامية المعروفة باسم مسار ساموا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، وكلها تتماشى مع استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية.

إن مسار ساموا، بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، خريطة طريق للتنمية المستدامة تسلط الضوء على المهام والأولويات الرئيسية، ويرتبط ارتباطا وثيقا بخطة عام ٢٠٣٠. ومن الأهمية بمكان ونحن نقترّب من استعراض السنوات الخمس لمسار ساموا المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٩، أن نكفل تناول الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية وتنفيذه كما ينبغي. ويتعين علينا النظر عن كثب في الدروس المستفادة من الشراكات المسجلة للبلدان

في ذلك الجهد العالمي. ولأول مرة على الإطلاق، وبناء على دعوة من ساموا، زار أحد أفرقة خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بلدنا الشهر الماضي للقيام ببعثة لتقصي الحقائق لتقييم التقدم المحرز صوب القضاء على التمييز ضد المرأة وحماية وتعزيز حقوقها في البلد. وساموا هي أول بلد في منطقة المحيط الهادئ يفتح أبوابه أمام تلك الآلية المستقلة.

وما زلنا نثق ثقة كبيرة في سيادة القانون والحماية الحيوية التي توفرها لجميع الدول، ولا سيما البلدان الضعيفة والصغيرة مثل بلدي الذي ليس لديه أي قوات مسلحة ولا ينتمي لأي تجمع عسكري. وتشكل المحكمة الجنائية الدولية جزءا هاما من هيكل السلام العالمي استنادا إلى سيادة القانون. وهنا ندعو إلى التعجيل بتفعيل تعديلات كمبالا في وقت مبكر. وقد كانت المحكمة الجنائية الدولية ممثلة في المعتكف الخاص لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد في وقت سابق هذا الشهر في ساموا.

لا شك أن الإرهاب جريمة ضد البشرية وتتعارض مع القيم الأساسية للأمم المتحدة. وبالنسبة لساموا، تؤكد مجددا دعمنا القوي لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، التي توجه رسالة واضحة بشأن تصميمنا على قمع الأنشطة الإرهابية، بما في ذلك أنشطة التدريب والتجنيد والتمويل على الصعيد الدولي. وتواصل ساموا مواءمة سياساتها وتشريعاتها المحلية ليتسنى لها الوفاء بالتزاماتها الدولية بالمساعدة على مكافحة الإرهاب، فضلا عن المشاركة الفعالة في المبادرات الأمنية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ.

وفي سياق حفظ السلام، تدعم ساموا جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام دعما راسخا، ويؤكد ذلك نشرها دون انقطاع لأفراد شرطة في بعثات في ليبيريا وتيمور-لشتي وجنوب السودان طوال ١٧ عاما. وعلى الرغم من أننا دولة صغيرة، يواصل ضباط الشرطة من ساموا العمل جنبا إلى جنب مع الضباط

اقتصاداتنا الصغيرة على السياحة والدور الذي يمكن أن تؤديه في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى السياق الإقليمي، وأن أتشاطر مع الجمعية بعض القرارات التي اتخذها القادة في منتدانا لجزر المحيط الهادئ خلال الاجتماع الثامن والأربعين لهذا المنتدى الذي كان لبلدي شرف استضافته في بداية الشهر. بالنسبة إلى رئاستنا لمدة سنة، اخترنا موضوع “المحيط الهادئ الأزرق: بحر من الجزر - أمننا من خلال التنمية المستدامة، والتنظيم، والحماية”.

لقد أعدنا في ساموا التأكيد على إطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ بغية دفع خطة السياسات في منطقتنا نحو تحقيق رؤيتنا، ألا وهي إيجاد منطقة تنعم بالسلام والوثام والأمن والاندماج الاجتماعي والرخاء، بغية تمكين جميع الناس في منطقة المحيط الهادئ من أن يعيشوا حياة حرة وصحية ومنتجة.

كما أيدنا هوية المحيط الهادئ الأزرق بوصفها أهم محرك للعمل الجماعي من أجل النهوض برؤية القادة في إطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ. وهذا الوصف الجديد يقتضي قيادة ملهمة والتزاماً طويلاً الأمد من جانب السياسة الخارجية لمنتدى جزر المحيط الهادئ بالعمل كمجموعة واحدة من أجل مصلحة الجميع وليس القلة. وتعزز هوية المحيط الهادئ الأزرق طاقتنا الكامنة تجاه ادارتنا المشتركة له، استناداً للاعتراف الصريح بهوية محيطنا المشتركة، وجغرافيته وموارده. وهي تهدف إلى تعزيز العمل الجماعي من خلال وضع المحيط الهادئ الأزرق في صلب صنع السياسات والعمل الموحد، بغرض المضي قدماً برؤية قادة منتدى جزر المحيط الهادئ من أجل المنطقة.

ولقد ناقشنا الأولويات الرئيسية لمنطقتنا مع قادة آخرين في منطقة المحيط الهادئ، وسأسلط الضوء على بعضها حيث يتطلب تنفيذها إجراءات جماعية وعاجلة من هذا التجمع في الأمم المتحدة.

الجزيرة الصغيرة النامية، وأن نشجع المتابعة الاستباقية، فضلاً عن السعي إلى إقامة شراكات جديدة من أجل التنمية المستدامة للمجموعة.

ومنذ إجراء آخر فعاليات للحوار العالمي السنوي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية، أقيمت العديد من الشراكات وأعلنت العديد من الالتزامات الطوعية نحو الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال المؤتمر المعني بالمحيطات. ومن المهم أن ننظر قبل استعراض منتصف المدة للوثيقة الختامية للدول الجزرية الصغيرة النامية في السبل الكفيلة بتحسين التنفيذ ومعالجة الثغرات والمسائل المستجدة. إن نجاح المؤتمر المعني بالمحيطات كان أمراً بالغ الأهمية لبناء زخم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نظراً لأن المحيطات هي شريان الحياة على كوكب الأرض. إن تناول غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة عنصر محفز بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ العديد من الأهداف الـ ١٧، إن لم يكن كل الأهداف.

وفي ظل المفهوم الجديد للمحيط الأزرق بالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ والنتائج الملموسة للمؤتمر سيجري التركيز على التنفيذ. ولقد تعهدت ساموا في المؤتمر المعني بالمحيطات، بثلاثة عشر التزاماً طوعياً جسدت الجهود الوطنية الرامية إلى حفظ المحيطات ومواردها وإدارتها واستخدامها استخداماً مستداماً، فضلاً عن إشراك المجتمعات المحلية.

وخلال المؤتمر المعني بالمحيطات في حزيران/يونيه، عيّنتي منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة السفير الخاص المعني بالسنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية. فعام ٢٠١٧ يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للسياحة المستدامة. وسنواصل تعزيز دور السياحة في دعم المجتمعات السلمية والتنمية المستدامة، بالنظر إلى اعتماد العديد من

شركاؤنا لدعم الجهود الإقليمية والوطنية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بناء قدراتنا. ونتطلع إلى الإصلاح الذي يضطلع به الأمين العام، وكيفية انخراط المنتدى في العمل على كفالة أن يتضمن هذا الإصلاح أولوياته الواردة في خارطة الطريق بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ مسار ساموا، واتفاق باريس، وتلبية الاحتياجات الإقليمية الأخرى.

أخيراً، وفي سياق الأمن، ما فتئ منتدى جزر المحيط الهادئ ملتزماً بالترتيبات والآليات الجماعية لمساعدة الحكومات الإقليمية على التعافي من الصراعات والأزمات الوطنية. ونجاح هذه الترتيبات، إلى جانب الدعم المقدم من الأمم المتحدة، بات يتجلى في النتائج الإيجابية لبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان. ويشرفني أن أنوه بالاختتام الناجح للبعثة التي جمعت أفراد حفظ السلام من جميع البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ.

ولقد نوّه القادة بالاختتام الناجح لبعثة المساعدة وأقروا بأنها قصة نجاح للنهج الإقليمي، ومثال عملي على التعاون والدبلوماسية الإقليمية، وتجسيد للشراكة والتعاون بين البلدان الأعضاء في المنتدى طيلة عقد من الزمن. فاتفقوا على البناء على إعلان بيكيتاوا وغيره من الإعلانات الأخرى الصادرة عن المنتدى بشأن توسيع مفهوم الأمن، بما في ذلك الأمن البشري، والمساعدة الإنسانية، وإعطاء الأولوية للأمن البيئي والتعاون الإقليمي في بناء القدرة على مواجهة الكوارث وتغير المناخ.

وعلى مر السنين، ظل المنتدى يدعو إلى النهوض بقضية عدم الانتشار النووي. والمسائل من قبيل الملوثات المشعة في جمهورية جزر مارشال تشكل مصدر قلق بالغ لهذا البلد والمنطقة على حد سواء. ونحن نعول على الدعم الموعود من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة المعنية بالرد على طلبات المساعدة، بما في ذلك العمل الوثيق مع الوكالات التقنية الإقليمية. والولايات

أولاً، لا يزال تغير المناخ يشكل أحد التحديات ذات الأولوية في منطقة المحيط الهادئ، نظراً لطبيعته الوجودية وتداعياته الأمنية. وتغير المناخ أمر يحدث بالفعل؛ ولا يمكن التخلص منه بدفق المد. إن له تداعيات أمنية كبيرة. فآثره يهدد استمرار وجود بعض جزرنا المنخفضة وبقائها كدول ذات سيادة. وحتى البلدان التي تعيش حالة إنكار لظاهرة تغير المناخ، يجب بالتأكيد أن تتقبل الآن وطأتها بالدليل العلمي.

وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يتصف بأولوية عليا، ويتطلب العمل الجماعي من أجل التصدي لهذا التهديد الوجودي. ونحن على ثقة بأن رئاسة فيجي للمؤتمر الثالث والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سوف تركز الأضواء على التحديات والحاجة إلى شراكات حقيقية لمساعدتنا في الوفاء بمساهماتنا المحددة وطنياً في إطار تنفيذ اتفاق باريس. وقد أيد المنتدى أيضاً إطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ: نهج متكامل للتصدي لتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، والترتيبات المؤسسية من أجل دعم اتفاق باريس وتنفيذه.

ثانياً، إن أهمية المحيط وموارده تظل قائمة بالنسبة إلى سبل العيش لشعبنا والمنطقة. والآثار المترتبة على تغير المناخ، والصيد غير المشروع، وغير المنظم، وغير المبلغ عنه، والمفرط أمور تهدد استدامة هذا المورد الهام لمنطقتنا. وسوف يواصل أعضاء منتدى المحيط الهادئ العمل بنشاط في ما يتصل بجميع المسائل المتعلقة بالمحيطات في الجمعية العامة خلال دورتها الثانية والسبعين، بما في ذلك التنوع البيولوجي خارج عملية الولاية الوطنية.

ثالثاً، اعتمدنا خارطة الطريق للمحيط الهادئ من أجل تحقيق التنمية المستدامة واستراتيجية تنفيذها. وذلك يبين مدى جدية منطقتنا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وأهمية اتباع نهج إقليمي للوفاء بتلك الالتزامات الدولية. ولا نزال نعول على الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة ويؤدي

ما زال العالم يواجه تحديات تهدد السلام والأمن الدوليين لا تفتأ تزيد تعقيداً وتشابكاً. إن المشاهد المروعة للمعاناة البشرية باتت واقعاً يومياً ترتب على النزاعات المسلحة والتدهور البيئي والمجاعات وانعدام الفرص الاقتصادية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإرهاب، وما هذه إلا بعض تلك التحديات العالمية. وإذا أردنا التصدي لها، فلا بد أن نبني تعاوناً دولياً فعالاً تكون الأمم المتحدة في صميمه. لقد أوكلت إلينا ولاية ومسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة. وعليه، يجب علينا أن نقف متحدين للتصدي معاً للتحديات العالمية. وعلى الرغم من هذه التهديدات، تشجعي دينامية جديدة في الأمم المتحدة والدفع القوية التي يقف وراءها الأمين العام لتعزيز تعددية الأطراف وخطوة الإصلاح. وأثني على عزمه جعل المنظمة أقوى وأكثر مواءمة لتكون الأساس للنظام الدولي القائم على القواعد. ونحن بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى أمم متحدة أقوى لتكون إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في توفير الأمن والاستقرار والحياة الكريمة للجميع.

لقد حققنا، قبل عامين، إنجازاً بارزاً بالاتفاق على خريطة طريق التنمية. توفر أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، معاً، إطاراً ورؤية لكوكب أكثر استدامة في المستقبل وتحقيق الازدهار للجميع. أما الاختبار الحقيقي الآن فيكمن في تنفيذهما. ليس هذا وقت التراجع عن الوعود التي قطعناها. بل علينا أن نترجمها إلى تقدم حقيقي ينتفع به الناس في جميع أنحاء العالم. وقد استهلّت سلوفينيا مسيرتها على هذا الدرب بحس من الاستعجال. ويتضح ذلك، من بين جملة أمور أخرى، في احتلال سلوفينيا مرتبة متقدمة على مؤشر أهداف التنمية المستدامة وتقرير لوحات المتابعة لعام ٢٠١٧، الذي يبين أننا ضمن البلدان العشرة الأولى من أصل ١٥٧ بلداً جرى قياس أدائها من حيث ما حققناه من إنجازات صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

المتحدة الأمريكية مدعوة أيضاً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بغية التصدي لهذه المسألة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد تويلايا سيليلي ماليغاوي، رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

خطاب السيد ميرو سيرار، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد ميرو سيرار، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطُحِب السيد ميرو سيرار، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ميرو سيرار، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سيرار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن مواساتنا للمكسيك وشعبها، إذ تصارع آثار الزلزال الذي خلف العديد من الضحايا ودمّر المنازل.

وأود أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد ميروسلاف لايتشاك بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بمهامه. ويمكنه أن يعول على دعم سلوفينيا الكامل. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للرئيس المنتهية ولايته، السيد بيتر طومسون، على مساهمته الهامة في أعمال الجمعية العامة خلال العام الماضي. وأخيراً، أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد أنطونيو غوتيريش على تعيينه أميناً عاماً. وأثني على عزمه النهوض بالأمم المتحدة وقيمها وأهدافها، وعلى جهوده الدؤوبة لتعزيز المنظمة.

ومعاييرها على جميع المستويات. ونركز أساساً على حقوق الأطفال، ودعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن حقوق المسنين. وفي هذا السياق، فإننا نركز أيضاً على أهمية التعاون فيما بين الأجيال.

لا يزال أماننا الكثير قبل أن ننجح في ضمان حياة كريمة للجميع دون تمييز. كما يجب علينا عمل المزيد من أجل تخفيف الضرر الذي يلحق بالمدنيين، لا سيما في سياق النزاعات المسلحة، ومنع جميع أشكال العنف الجنسي. من الخسة بصفة خاصة أن يقترب من يتم نشرهم لحماية المدنيين انتهاكات بحقهم. ولذلك، فإننا نشدد على سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وإن احترام المعاهدات الدولية، وقرارات المحاكم والهيئات القضائية الدولية وغيرها من مصادر القانون الدولي، فضلاً عن القدرة على تنفيذها، أمر لا غنى عنه لمجتمع عالمي فعال. كما أن احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وهو الركيزة الأساسية للسلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فهو ضامن هام للعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول. وتدرك سلوفينيا الدور الأساسي لسيادة القانون والقانون الدولي، ولذلك، فقد جعلته محورا لسياستها الخارجية.

وفي سياق سيادة القانون، لا يزال وضع حدٍّ للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية هدفا مهما بالنسبة لحكومة بلدي. إن سلوفينيا ملتزمة بتعزيز العدالة الجنائية الدولية، وخاصة كما تمثلها المحكمة الجنائية الدولية. إن المبادئ المكرسة في الميثاق تشهد على الشراكة الطبيعية بين الأمم المتحدة والمحكمة، ويتوقع أن تتوطد هذه العلاقة بشكل أكبر بعد تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان، وهو الأمر المتوقع بحلول نهاية العام. ونعرب عن تأييدنا القوي للتفعيل بتعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان. وغني عن القول إن مسؤولية عن

إننا نشارك بقوة في حماية البيئة وضمان استدامتها، ونحن مصممون على زيادة الوعي بشأن العوامل الرئيسية التي تُرسي أسس مستقبلنا المستدام. فنحن ندرك، على سبيل المثال، الدور الرئيسي الذي يضطلع به النحل وغيره من الملقحات في الوقاية من الجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين صحة الإنسان والحفاظ على البيئة وتنوعها البيولوجي. وفي هذا السياق، نقترح أن تحدّد الجمعية العامة ٢٠ أيار/مايو يوماً دولياً للنحل وأن تعلنه يوماً عالمياً للنحل. وأود أن أشكر جميع الدول التي أعربت بالفعل عن دعمها للمبادرة ونشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

لن تتحقق التنمية المستدامة إلا إذا عمل المجتمع العالمي معاً في إطار شراكة قوية تجمع الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وكذلك الأمر بالنسبة لمعالجة مسألة التدفقات العالمية الكبيرة للهجرة واللاجئين. وينبغي أن تكون المسؤولية المشتركة والتضامن المبادئ التوجيهية التي يقوم عليها نهجنا العالمي. ومن هذا المنطلق، تشارك سلوفينيا على نحو بناء في عملية التشاور القائمة بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. نحن نعتقد أن اعتماد الاتفاقين العالميين في عام ٢٠١٨ سيكون معلماً بارزاً آخر في مسيرتنا نحو ضمان حياة كريمة للجميع.

فلا مجال لتحقيق السلام والحرية والأمن والتنمية في غياب احترام حقوق الإنسان. وكان دور الأمم المتحدة أساسياً في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، علينا ألا ننسى أن مسؤولية أعمال حقوق الإنسان تقع في المقام الأول على عاتق الدول. وسلوفينيا، بوصفها عضواً حالياً في مجلس حقوق الإنسان، مؤيد قوي لحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، نواصل الدعوة إلى اتباع نهج تدريجي بشأن مسائل حقوق الإنسان، وتعزيز قواعد الحماية

الرامية إلى الحفاظ على السلام في كل مكان، لكن بشكل فوري في طائفة واسعة من الدول المشقة والمتضررة من النزاعات. فلا يمكن منع نشوب النزاعات أو تسويتها من خلال معالجة الأعراض وحدها؛ بل علينا معالجة أسبابها الجذرية. لذلك علينا أن نفكر على المدى البعيد. فبوسع الأمم المتحدة أن تساعد على إخماد فتيل النزاعات الكامنة. وينبغي أن نمنح للدبلوماسية والوساطة ومنع نشوب النزاعات، كل ما أمكن ذلك.

ويجب التشديد على القيام بالمزيد بطريقة جماعية وفعالة وفي الوقت المناسب. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال أمة متحدة قوية وفعالة وقادرة على التكيف ولديها المعارف وتحلى بالمسؤولية، ولهذا السبب تؤيد سلوفينيا بقوة جهود الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام. ويجب أن تكون مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة أفضل تنسيقاً. ويجب تجنب الازدواجية، وأن يكون الهدف المشترك هو تحقيق نتائج ملموسة. وأود أن أختتم بياني مؤكداً للجمعية أن سلوفينيا ملتزمة بدعم الأمم المتحدة ومصممة على العمل مع جميع الشركاء لتحقيق نتائج ملموسة وهادفة من شأنها تعزيز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحاب السيد ميروسلاف سيرار، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيغمر غابرييل، نائب المستشار ووزير الخارجية الاتحادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد غابرييل (ألمانيا): (تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): يبدو أننا نمر بمرحلة نواجه فيها الأعاصير والزلازل،

المحاكمة في الجرائم الفظيعة لا تزال تقع أساساً على عاتق الدول. وستواصل سلوفينيا، مع غيرها من الدول الرائدة، العمل بنشاط على تحسين الإطار القانوني الدولي في مجال المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين من أجل مقاضاتهم محلياً على أخطر الجرائم الدولية.

إن سنوات الحرب المروعة في سورية، والنزاعات في أفغانستان واليمن والعراق وليبيا ومالي والحالات المتردية كتلك في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر، تظل بوجه خاص مصادر قلق شديد. وإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن استخدام القوة والانخراط في حوار سياسي. ولا يزال العالم يعاني من التطرف العنيف والجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية. يجب علينا أن نبذل ما في وسعنا لمنع هذه الجرائم ووضع حد لها، ولا سيما عن طريق توفير فرص بديلة مجدية للشباب.

إن الأمم المتحدة تؤدي دوراً رئيسياً في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك منع التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، ترحب سلوفينيا بإصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن القرار ٢٩١/٧١، الرامي إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وتلتزم سلوفينيا، بوصفها أحد أشد مؤيدي عدم الانتشار ونزع السلاح في مجال أسلحة الدمار الشامل، بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة استناداً إلى المعاهدات. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يجب علينا العمل تدريجياً على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية من خلال التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ندين بقوة انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن والتزاماتها الدولية في هذا الشأن. إنها باتت تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في المنطقة وخارجها. يجب علينا أن نكثف جهودنا

القانون الدولي. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن علينا أن نشور ضد هذه الرؤية. فنحن بحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي وإلى كبح جماح الأنانية الوطنية، وليس العكس.

أقرت لجنة الشمال - الجنوب، قبل قرابة ٤٠ عاماً، بأن المشكلات العالمية لا يمكن حلها عن طريق المواجهة، بل حصراً من خلال الجهود التي غالباً ما تكون مضنية للتوصل إلى حل توافقي وتحديد المصالح المشتركة. وفي نهاية المطاف، لا يمكن لبلد أن ينتصر إذا كان همه الوحيد الحرص على مصالحه الذاتية. فإن قمنا جميعاً بذلك، أي أن نحرص على مصالحنا الوطنية لا غير، ستزيد المواجهات والنزاعات وسيهدم الازدهار العالمي. ولن يؤدي شعار "بلدنا أولاً" إلى مزيد من المواجهات والرخاء الأقل على الصعيد الوطني فحسب؛ بل سنخسر جميعاً في نهاية المطاف. إن تجربتنا التاريخية، نحن الألمان، غير عادية نوعاً ما. إذ لم نتعلم أن نرى أعداءنا السابقين كجيران وشركاء نريد أن نتشاطر ونضطلع معهم بالمسؤولية من أجل تحقيق تعايش سلمي، إلا بعد حربين عالميتين مروعتين. ولم ينعم مواطنونا في ألمانيا بحياة أفضل إلا منذ ذلك الحين. لقد تعلمنا أن شعار "ألمانيا أولاً" لم يجعل بلدنا قويا ومزدهراً؛ بل إن شعار "المسؤولية الأوروبية والدولية أولاً" هو الذي منحنا نحن الألمان السلام والازدهار.

في إطار التعاون الدولي، لا أحد يخسر السيادة. بل نكسب جميعاً سيادة جديد معاً، سيادة لا يمكننا أن نمتلكها كدول قومية بمفردنا في عالم اليوم. ولذلك، يوفر الاتحاد الأوروبي اليوم إطاراً للسياسات الألمانية. وكان طريقنا في أحيان كثيرة وعراً وشاقاً، فما من أمر أصعب من تحويل أعداء الأمس إلى أصدقاء. وفي كثير من الأحيان، لا يحظى هذا المسار بالترحيب، ويتعين على المرء التحلي بقدر كبير من الشجاعة السياسية لكي يسلكه.

ولا شك أن الدعوة إلى التعاون الدولي وبذل الجهود لأجل تحقيق الموازنة بين المصالح لا تلقى دائماً ترحيباً في بلداننا. غير أن تلك الشجاعة أدت في نهاية المطاف إلى تحقيق السلام والرخاء في

على الصعيدين السياسي والطبيعي، إذ تزيد الاضطرابات قسوة وتعتنا وعدوانية من يوم إلى آخر ومن بيان إلى التالي. وبوصفنا مسؤولين سياسيين، فمن الحيوي أن نتساءل كيف يمكننا أن نغير الاتجاه على نحو من شأنه أن يُفضي إلى المزيد من السلام والاستقرار، وإلى تراجع الجوع، وآفاق أفضل للجميع في العالم.

كيف لنا ضمان أن تحقق العولمة في نهاية المطاف العدالة للجميع بدل إثراء القلة؟ ثمة إجابة عن كيفية تحقيق ذلك التغيير في الاتجاه، وردت في تقرير تلقاه الأمين العام للأمم المتحدة، إنه يقول إننا يجب ألا نكتفي "بمسائل السلم والحرب التقليدية" بل علينا أيضاً أن نسعى إلى التغلب على "الجوع والبؤس الجماعي والفوارق المثيرة للقلق بين الأحوال المعيشية للأغنياء والفقراء على صعيد العالم". أجد أن هذا التحليل ملائم للغاية. والمؤلم هو أن هذا الاقتباس ليس من تقرير تم تقديمه مؤخراً إلى الأمين العام، بل من تقرير صدر قبل زهاء ٤٠ عاماً. ويمكن الاطلاع على هذا التحليل الموفق للوضع العالمي في التقرير المعنون "الشمال - الجنوب: برنامج من أجل البقاء"، الذي كُلِّفَت بإعداده قبل ٤٠ عاماً تقريباً لجنة الشمال-الجنوب التي بدأت عملها في عام ١٩٧٧. وكان فيلي برانت، المستشار الألماني الأسبق، رئيس اللجنة.

لا تزال البشرية اليوم تواجه الصعوبات الهيكلية ذاتها تقريباً، ولكن يبدو أن تغيير العالم نحو الأفضل صار أكثر صعوبة. وإن ألقينا نظرة حول العالم اليوم، سنرى أن وجهة النظر العالمية التي تقدم المصالح الوطنية الذاتية على غيرها وترفض المشاركة في موازنة المصالح فيما بين دول العالم آخذة في التزايد. إن الأنانية الوطنية، في اعتقادي، هي مبدأ لا طائل من اعتماده كمبدأ تنظيمي لعالم القرن الحادي والعشرين الذي نعيش فيه. فهي أنانية ترى أن العالم حلبة، بل مُعتكراً يتقاتل فيه الجميع ويحرص فيه كل فرد على مصالحه الذاتية سواء بمفرده أو في إطار تحالفات. وفي عالم كهذا، تكون الغلبة لقانون الأقوى لا لقوة

على خطة العمل الشاملة المشتركة لبرنامج إيران النووي. الخطة هي سبيل للخروج من مأزق حدوث مواجهة نووية من شأنها أن تعرض أمن المنطقة للخطر بل وتترتب عنها آثار تتجاوزها بكثير. غير أنه لن يمكننا بلوغ مستوى الثقة الذي نحن في أمس الحاجة إليه إلا إن تم الوفاء على نحو صارم بجميع الالتزامات وإرساء الشفافية على نحو ما اتفقنا. وستعمل ألمانيا ضمن إطار حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث للتأكد من تنفيذ خطة العمل والتقييد بها على نحو صارم. الأمر لا يتعلق بإيران فحسب، بل بمصدقية المجتمع الدولي بأسره. فأي دولة ستتخلي عن تطوير برنامجها النووي إذا تبين لها أن الاتفاقات المتفاوض عليها لم تدم وأن أي اتفاق ملزم مع المجتمع الدولي ليس سوى حبر على ورق؟ وكيف يمكننا أن نقنع بلدان مثل كوريا الشمالية بأن الاتفاقات الدولية تجعلها أكثر أمناً، ومن ثم نشجعها على الالتزام بمواصلة جهود نزع السلاح، إذا كان الاتفاق المبرم مع إيران، الذي يشكل المثال الدولي الوحيد على هذا المسعى، موضع شك؟

إن العالم اليوم في أمس الحاجة إلى تجديد الثقة، لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ الحظر المفروض على انتشار الأسلحة النووية. ونوجه هذا الطلب تحديداً إلى الولايات المتحدة وروسيا والصين وجميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية. فلا غنى عن جهودها لضمان تنفيذ عدم انتشار الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. تحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من استعادة الثقة فيما بينها.

إن البيانات التي يدلي بها رؤساء الولايات المتحدة دائماً ما تكون هامة ومثيرة للاهتمام وتستحق الاستماع لها بل وقراءتها عقب الإدلاء بها. ولقد أعجبت بشكل خاص بمقطع من إحدى هذه البيانات، دعا فيه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى "نزع السلاح العام الكامل". وقال، إن المليارات من الدولارات تنفق كل عام على أسلحة "يجري إقتناؤها لغرض

أوروبا عقب قرون من الحرب. واليوم، نشعر نحن الألمان بالامتنان للشعوب في فرنسا وبلجيكا ولكسمبرغ وإيطاليا والعديد من البلدان الأخرى في أوروبا لما تمتعت به من شجاعة مكنتها من مد يد الصداقة لنا - نحن أعداؤهم السابقون - كشركاء جدد ودائمين عقب الحرب العالمية الثانية. ويكمن السبب وراء دعمنا لعمل المؤسسات الجماعية القوية الفعالة، وعلى رأسها الأمم المتحدة، تحديداً في تلك التجربة في ألمانيا وأوروبا.

ولقد تجلّت الحاجة الملحة إلى أن نعمل معا من أجل إقامة عالم أكثر أمناً في التصرفات الحالية غير المسؤولة لكوريا الشمالية، والتي تشكل تهديداً خطيراً للسلام العالمي. ويجب أن نبعث برسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي لن يقبل استفزازاتها النووية. وترحب ألمانيا بالجزءات التي اعتمدها مجلس الأمن وتدعو إلى تنفيذها على وجه السرعة في أوروبا. ونؤيد أيضاً المبادرات الأوروبية التي تدعو إلى اتخاذ تدابير إضافية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نستخدم كل الوسائل الدبلوماسية المتاحة لنا، لتهدئة الوضع أولاً ثم البحث عن نقطة انطلاق لإيجاد حلول طويلة الأمد. ومن الأهمية بمكان التوصل إلى حل لهذه الأزمة الدولية، لأننا إن لم نفعل سيتشجع آخرون على محاكاة كوريا الشمالية. فإذا تمكن بلد ما من بناء ترسانة نووية بينما يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي، لا شك أن ثمة قادة سياسيين آخرين وبلدان أخرى ستحذو ذات الحذو. وذلك من شأنه أن يتسبب في ظهور أزمات نووية جديدة في جميع أنحاء العالم، وسينشأ أطفالنا وأحفادنا في عالم مخوف بالمخاطر. ولذلك فإن حيابة كوريا الشمالية للأسلحة النووية ليست مشكلة ثنائية ولا حتى إقليمية، بل تحدياً عالمياً يتعين علينا التصدي له معا.

ولا يمكننا أن نقبل احتمال أن الجهود الرامية إلى بناء ترسانة نووية يمكن أن تكافأ على الساحة الدولية. ولذلك، فإن من المهم أكثر من أي وقت مضى ألا ينهار الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. لا يجب التشكيك في المعاهدات والاتفاقات القائمة. وينطبق هذا بصفة خاصة

الفقر المدقع في العالم بحلول عام ٢٠٣٠، هو ١٠ في المائة فقط من ذلك المبلغ، ناهيك عن أن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، المعني بالتعليم، سيتطلب أقل من ذلك سنوياً. ومن هذا المنطلق، زادت ألمانيا تمويلها للتدابير المدنية لبناء السلام ثلاثة أضعاف في السنوات القليلة الماضية.

ولحسن الحظ، أحرز تقدم في بعض المناطق، منها العراق على سبيل المثال. ويجب علينا أن نعمل بسرعة على توطيد النجاحات التي تحققت هناك فيما يتعلق بمكافحة ما يسمى بالدولة الإسلامية عن طريق الشروع في تدابير إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في المدن والمناطق التي حررت. وعليه، قررت ألمانيا أن تخصص مبلغاً إضافياً مقداره ٢٥٠ مليون يورو لإعادة إعمار الموصل. لا يمكننا أن نتخلى عن ضحايا بلطجية تنظيم الدولة الإسلامية، بل يجب علينا مساعدتهم على العودة إلى بلدهم. ومن الأهمية بمكان تعزيز دولة عراقية تنسم بالديمقراطية والشمول، وضمان ألا تجعلها أفعال إقليم واحد عرضة للانتكاس مجدداً إلى عدم الاستقرار أو الحرب الأهلية. ولا يسعنا إلا أن نطالب حكومة إقليم كردستان في شمال العراق بألا تثير أي نزاعات جديدة، فهذا آخر ما يحتاج إليه البلد الآن.

ويتعين علينا أيضاً إحراز تقدم فيما يتعلق بالنزاع في أوكرانيا. وتشمل ترتيبات مينسك، التي اضطلعت ألمانيا بدور رئيسي في صياغتها، خريطة طريق واضحة للسلام، استناداً إلى مبادئ التسوية السلمية للمنازعات وحرمة الحدود.

وأعتقد أنه ينبغي لنا، في حال طُرحت الآن مقترحات بنشر بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك نشر قوات الخوذ الزرق، أن نمضي فيها قدماً بحزم. وفي حين أنه لم يتحقق بعد ما يكفي من توافق الآراء بشأن الشكل الذي ينبغي أن تتخذه تلك البعثة، فإن الفكرة تستحق الاختبار إن كان لها أن تساعد في التوصل إلى وقف لإطلاق النار وسحب الأسلحة

التأكد من أننا لن نكون بحاجة إلى استخدامها أبداً. ومضى يقول، من الواضح أن ذلك ليس الوسيلة الأكثر فعالية لضمان السلم. وعلى أن أعترف بأن تاريخ البيان يعود إلى ما قبل تقرير لجنة الشمال - الجنوب. في الواقع، لقد أدلى به جون ف. كيندي في عام ١٩٦٣. يمكن رؤية أن كل ما نحتاج من أجل مستقبل أكثر أمناً جرى النظر فيه وكتب وقيل. لذا أعتقد أن علينا أن نركز اليوم على الرؤية الجريئة للجنة الشمال-الجنوب وللرئيس كينيدي، وأن نتحلى بالشجاعة اللازمة للتوصل إلى مقترحات جديدة لأجل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وبناء الثقة.

وتتمثل إحدى المهام التي تقع على عاتقنا في حل الأزمات الناشئة في وقت مبكر. فمثلاً فيما يتعلق بتصاعد العنف مؤخراً ضد طائفة الروهينغا، وما يترتب عنه من تدفقات اللاجئين في المنطقة، ينبغي أن نتصرف بأسرع ما يمكن من أجل تقديم الدعم السياسي والإنساني على حد سواء للتخفيف من معاناة هذه الطائفة وإنهاء النزاع. وستزيد ألمانيا مرة أخرى المعونة المقدمة إلى طائفة الروهينغا من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونحن ملتزمون بتوفير الدعم السياسي والإنساني، فضلاً عن جهودنا العملية لبناء السلام، في العديد من مناطق الأزمات في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن الانخراط العسكري تحت إشراف الأمم المتحدة يعد ضرورياً أيضاً في بعض الأحيان، لا بد لنا أن نكفل عدم تسببنا في إحداث أي اختلالات في ذلك الصدد.

وعودة إلى لجنة الشمال - الجنوب، لقد اشتمل تقريرها على نتيجة مثيرة - وقت ظهوره - وهي أن ما ينفق على الأنشطة العسكرية في العالم في نصف يوم كان سيكون كافياً لتمويل برنامج القضاء على الملاريا برمته. وأشك أننا سنحتاج في يومنا هذا لذلك المقدار. إن العالم اليوم ينفق على الأسلحة أقل بقليل من ١,٧ تريليون دولار سنوياً. وكل ما نحتاج إليه لتحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم القضاء على

في المائة فقط من المساهمات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي مدفوعات طوعية غير مقيدة، بالرغم من أنها كانت تبلغ ٥٠ في المائة في عام ٢٠١١. وينطبق الشيء نفسه على برامج المعونة الأخرى للأمم المتحدة وتبدو التوقعات أكثر قتامة أحيانا.

لا ينبغي أن تكون مهمة من يشغلون مواقع المسؤولية في الأمم المتحدة قضاء وقت لتوجيه رسائل استجداء للحصول على التمويل اللازم يزيد عما يقضونه لتنظيم تقديم المساعدة الفعالة. يجب علينا تغيير هذا المسار ومنح الأمم المتحدة مزيدا من الحرية في التعامل مع الموارد مقابل تحريها المزيد من الشفافية فيما يتعلق بكيفية استخدامها لتلك الأموال. وتعتزم ألمانيا على أي حال مواصلة تقديم الدعم المالي للأمم المتحدة. وبوصف ألمانيا رابع أكبر بلد من حيث الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، وبخلاف ذلك كونها أحد أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية على الصعيد العالمي، فإن مدخلاتنا ذات أهمية.

واعتقد أنه ينبغي لنا الآن، بصفتنا الدول الأعضاء، أن نشرع في مشروع إصلاح آخر تأخر كثيرا، ألا وهو تشكيل مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يعكس أخيرا واقع العالم في القرن الحادي والعشرين. فهناك اليوم دول أكثر بكثير من تلك إبان إنشاء الأمم المتحدة، قبل أكثر من ٧٠ عاما، تتحمل المسؤولية عن السلام والأمن وهي مستعدة لتحمل تلك المسؤولية كأعضاء في المنظمة. وألمانيا مستعدة وراغبة في الاضطلاع بمسؤوليات إضافية، ولذا نسعى إلى الحصول على مقعد غير دائم في المجلس في الفترة ما بين ٢٠١٩-٢٠٢٠. ولدينا أهداف واضحة. ويرتبط السلام والأمن والعدالة العالمية وحقوق الإنسان ارتباطا وثيقا. نحن نواصل الإعداد لإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، ونعزم العمل في شراكة مع جميع بلدان الأمم المتحدة في أفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا، لأننا لن نتمكن من حل المشاكل العالمية إلا إن امتنعنا عن التركيز فقط على المصالح الوطنية فحسب واضطلعنا بدلا من ذلك بالعمل على التوصل

الثقيلة من منطقة النزاع. ونود أن نطلب إلى الأمين العام أن يمضي باتجاه طرح المقترح.

لقد أشارت لجنة الشمال - الجنوب إلى أن التركيز على مسائل الحرب والسلام وحدها ليس كافيا. فتلك المسائل ترتبط ارتباطا وثيقا بالتوزيع العادل للموارد وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن احترام حقوق الإنسان العالمية. ولن يتحقق لنا الاستقرار والأمن في نهاية المطاف إلا في عالم يسوده التضامن. وتبين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن المجتمع الدولي ينظر إلى الأمر على أنه مصلحة مشتركة. إذا أردنا أن نحول طموحاتنا الكبيرة من قبيل تحقيق السلام والأمن والعدالة إلى واقع ملموس، فإننا بحاجة إلى تعزيز المؤسسات الدولية المشتركة وتقويتها، ولا سيما أمم متحدة أقوى.

ولم يكن مؤسسو الأمم المتحدة سذجا، فهم الذين عانوا من أهوال النصف الأول من القرن العشرين. وقد أورثونا، لذلك السبب تحديدا، ميثاق الأمم المتحدة بمبادئه وقواعده الخالدة في جميع العصور. وعلى الرغم من أن مبادئ الأمم المتحدة ليست بالية، فإن على المنظمة أن تتكيف مع تحديات عصرنا. ولذلك، ندعم جهود الأمين العام الرامية إلى المضي قدما في إجراء إصلاحات جريئة داخل الأمم المتحدة. فهو مثابر على وضع الأولويات الصحيحة. ونجاح إصلاح الأمم المتحدة يقع إلى حد كبير على عاتقنا، نحن الدول الأعضاء. يتعين علينا أن نعمل معا لضمان أن تكون الأمم المتحدة أكثر كفاءة وأقوى نفوذا. وأرى أنه ينبغي ألا تركز جهود الإصلاح أساسا على تخفيضات الميزانية، بل على العكس من ذلك، ستحتاج الأمم المتحدة إلى المزيد من الموارد إن كان لها أن تفي بولايتها. ولذلك، يجب أن نوفر لها ما يلزمها من الوسائل التي تمكنها من تحقيق النجاح. بيد أن الأرقام في الوقت الراهن تحكي لنا قصة مختلفة. فبرنامج الأغذية العالمي يتلقى حاليا أقل من ٥٠ في المائة مما يلزمه من تمويل لمكافحة أزمات الجوع في جميع أنحاء العالم. واليوم فإن ١٥

على أساس من الاحترام المتبادل. وأعتقد أنه يمكننا جميعاً تأييد تلك الكلمات، لا سيما إذا كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة تسترشد بذلك الأساس فعلياً.

ما برحت روسيا تتقيد دائماً بمبادئ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، فضلاً عن المساواة بين الشعوب والاحترام المتبادل في المعاملات الدولية، وستواصل التقيد بها. خلال الربع قرن الماضي، وعلى الرغم من التحديات، اضطلع بلدنا بحسن نية بنصيبه من جهود القضاء على إرث الحرب الباردة وقام بالكثير لتعزيز الثقة والتفاهم في أوروبا ومنطقة المحيط الأطلسي وفي جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لم يقابل ذلك بالمثل من جانب شركائنا الغربيين، وقد أسكرهم وهم بداية نهاية التاريخ، والذين ما زالوا يسعون إلى تكييف مؤسسات بدائية وضعت لحقبة من المواجهة بين كتلتين عالميتين ثنائي القطبية مع حقائق اليوم. تريد منظمة حلف شمال الأطلسي إعادة تهيئة مناخ الحرب الباردة وترفض تنفيذ المبدأ الذي أعلنته هي رسمياً في التسعينات - ألا وهو تحقيق الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد أقام الغرب سياساته وفقاً لمبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا"، ثم مضى غير مكترث في توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي شرقاً، ما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار في الحيز الجغرافي السياسي فيما بعد الاتحاد السوفياتي، وإثارة المشاعر المعادية للروس. تلك هي السياسة الكامنة في جذور النزاع الذي طال أمده في أوكرانيا. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي، ما برحت السلطات في كييف تبتكر ألاعيب جديدة تلتف بها على تنفيذ التزاماتها بموجب مجموعة التدابير المنصوص عليها في ترتيبات مينسك المبرمة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ والتي أقرها مجلس الأمن.

حتى في ظل هذه الظروف، ركزت روسيا على الجهود البناءة وإيجاد سبل مقبولة لدى الطرفين لتنفيذ اتفاقات مينسك. ورداً

إلى توازن عادل وسلمي بين مصالح جميع الدول. لا شك أن تلك عملية شاقة، ولكن يجب أن نتحلى بالشجاعة للمضي في ذلك المسار. وكما قال ويلي براندت، الذي ترأس لجنة الشمال - الجنوب بعد أن ترك منصبه كمستشار، ذات مرة "نعتقد اعتقاداً راسخاً أن المشاكل التي يتسبب بها البشر يمكن أيضاً أن يحلها البشر." إذا فلنعمل على ذلك معاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٩٠/٧١ بشأن تعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ينص بوضوح على عدم جواز استخدام الانقلابات والتدخل في الشؤون الداخلية للدول كوسيلة لنقل السلطة. كما نص على أهمية أن تستبعد من العلاقات الدولية تلك الجهود التي تبذلها بعض الدول لممارسة الضغط على الآخرين بصورة غير مشروعة، بما في ذلك تطبيق الولايات القضائية الوطنية خارج الحدود الإقليمية للدول. وقد صوّتت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء مؤيدة لذلك القرار. أما الأقلية فقد مثلتها بصورة رئيسية البلدان نفسها التي تسعى، خلافاً لمقاصد وأغراض ميثاق الأمم المتحدة، إلى الهيمنة على الشؤون العالمية وفرض قيمها وغاذجها الإنمائية على الدول والشعوب الأخرى، وهي تسترشد بمنطق أحادي الجانب يقوض القانون الدولي.

يبد أن العالم لا يقف ساكناً. وقد سرنا أن رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب قد أكد بلا لبس هنا من على هذه المنصة أمس الأول (انظر A/72/PV.3) أنه من الأهمية بمكان أن نمثل لمبادئ السيادة في الشؤون الدولية وأن نكون قدوة تحتذى بدلاً من فرض إرادة دولة ما على الدول الأخرى، وأنه ليس بوسع البلدان ذات الثقافات والقيم والتطلعات المختلفة أن تتعايش مع بعضها فحسب، بل ويمكنها أن تعمل معاً

إن استمرار أوروبا في اللامبالاة المخزية بشأن مسألة انعدام الجنسية أمر غير مقبول أيضاً، وكذلك قمع لغات الأقليات الذي يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقيات مجلس أوروبا.

لقد أثبت لنا التاريخ على مر العصور أنه لا يمكن التوصل إلى تسويات دائمة للمنازعات إلا من خلال الحوار وإيجاد توازن بين المصالح الأساسية للأطراف المتصارعة. ولسوء الحظ، غالباً، وبصورة متزايدة، يحل الضغط المباشر مكان الدبلوماسية في ترسانات عدد من البلدان الغربية. إن فرض عقوبات أحادية الجانب على الذين فوضهم مجلس الأمن، عمل غير شرعي ومن شأنه أن يقوض الجهود الدولية الجماعية. واليوم ينتابنا الحذر المشوب بالقلق ونحن جميعاً نرى أن الولايات المتحدة قد فرضت على جمهورية إيران الإسلامية مجموعة أخرى من القيود، التي في الواقع، تتجاوز الحدود الإقليمية، وتحدد خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أصبحت عاملاً رئيسياً في الاستقرار الإقليمي والدولي. أما الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي استمر لأكثر من نصف قرن، فهو دليل على عدم جدوى السياسات التي تنطوي على عقوبات أحادية الجانب. لقد دعت كل دولة تقريباً من الدول الأعضاء إلى رفع هذا الحصار منذ عقود. وحين الوقت للاستماع إليها.

يتفاقم على نحو خطير تصعيد المواجهة حول جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. أننا ندين بشدة المناورات الطائشة التي تقوم بها بيونج يانج بإطلاق القذائف النووية، والتي تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. بيد أن استفزاز الهستيريا العسكرية لا يؤدي فقط إلى طريق مسدود بل طريق قاتل. وغنى عن القول إنه يجب تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن شريطة أن تواكب الجزاءات، وأن تتضمن جميعها أحكاماً بشأن أهمية استئناف المحادثات. يجب أن نتوقف عن عرقلة تلك الأحكام. لا يوجد بديل للمسار السياسي والدبلوماسي المستند إلى حوار بين جميع الأطراف المعنية، لمعالجة المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

على الشواغل المعرب عنها بشأن الوضع الأمني الحالي، أطلق الرئيس بوتين مبادرة لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لحماية المراقبين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في منطقة دونباس، وقدمنا مشروعاً مماثلاً في مجلس الأمن. ونعتقد أن الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد الروسي سيساعد على تيسير التوصل إلى تسوية الأزمة الداخلية في أوكرانيا التي انبثقت عن الانقلاب على الدستور الذي قاده غلاة المتطرفين. ويحدونا الأمل في تحقيق التفاعل البناء بشأن هذه القضايا مع شركائنا في أوروبا والولايات المتحدة، من دون الأخذ بمنطق المحصلة الصفرية.

وهنا في مقر الأمم المتحدة، ينبغي أن نضع في الاعتبار كيف بدأت الأمم المتحدة. لقد كانت قرارات محكمة نورمبرغ تحذيراً من مغبة نسيان الدروس المستخلصة من الحرب العالمية الثانية والعواقب الوخيمة المترتبة على محاولات السيطرة على مصير العالم بالدوس بالأقدام على المصالح المشروعة للأمم والشعوب الأخرى. ومما يثير الاشمئزاز تسخير الشواغل بشأن حرية التعبير كذريعة للتغاضي عن الحركات الراديكالية التي تبشر بالأيديولوجية النازية الجديدة ودعم تمجيد النازيين وأعوانهم. نحن بحاجة إلى اليقظة المستمرة للحفاظ على درع أمنية ضد النازية، والأعمال الانتقامية والتطرف وكراهية الأجانب، وتعزيز الوفاق الدولي والمشارك بين الثقافات.

إن الإرهابيين والمتطرفين وأصحاب النعرات القومية، بتحريضهم على الكراهية والتعصب، إنما يدمرون ويدنسون الأشياء ذات القيمة التاريخية والدينية والثقافية. وما فتئت أوروبا المتحضرة تتسامح مع هدم النصب التذكارية للذين قاموا بتحرير القارة وأبطال الحرب العالمية الثانية الذين أرسى انتصارهم الأساس لإنشاء الأمم المتحدة. ونعتقد أنه حريٌّ بالجمعية العامة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) أن تولي الاهتمام الفوري بهذه المسألة بغية إنشاء إطار قانوني لوضع حد لهذه الأعمال، وتعتزم روسيا تقديم مقترحات بذلك الشأن.

والولايات المتحدة، والأردن والأمم المتحدة، وبدعم من العديد من البلدان الأخرى. أما الاتفاقات التي تهيئ الظروف لإحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) على أساس الحوار المباشر بين الحكومة والمعارضة، فتهدف إلى توحيد الجهود للقضاء على بؤرة الإرهاب في أسرع وقت ممكن واستعادة السلام والوحدة في كافة أنحاء البلاد، بينما يجري حل المشاكل الإنسانية الحادة. وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحاً في زيادة إمدادات المعونة الإنسانية، وإزالة الألغام في الأراضي المحررة. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن أي شخص يرغب بصدق في تحقيق السلام لسوريا وشعبها، يجب عليه أن يشارك في هذه العملية تحت إشراف الأمم المتحدة، وبدون أي شروط مسبقة. أما الحوادث التي استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية في المنطقة فهي قضية منفصلة. ينبغي التحقيق في كل حالة بنزاهة ومهنية، مع عدم القيام بأي محاولة للتلاعب بالية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

إن إيجاد حلول للمسائل الإنسانية والتوفيق بين الأطراف المتصارعة هي أيضاً مسائل ذات صلة بأزمات أخرى في المنطقة، بما في ذلك الأوضاع في ليبيا واليمن والعراق. وفي جميع تلك الحالات، كما هو الحال في أي صراع، ينتهج الاتحاد الروسي سياسة متوازنة ويعمل مع جميع الأطراف من دون استثناء. وفيما يتعلق بالقضايا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يمكن أن نقلل من شأن قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية ومبادرة السلام العربية، أو نتجاهلها. ونعتقد أن استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية أمر حاسم، ونرحب بالجهود التي تبذلها جمهورية مصر العربية في هذا المنحى. والاتحاد الروسي على استعداد لتقديم المساعدة بكل طريقة ممكنة من أجل استئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، والتعاون مع شركائه في اللجنة الرباعية وجامعة الدول العربية لتحقيق ذلك الغرض. وما دامت المسألة الفلسطينية من دون حل، سيظل

ونحن نخب بجميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي أن يقدموا الدعم لخارطة الطريق الروسية - الصينية، على النحو الوارد في البيان المشترك الذي أصدرته وزارتنا الخارجية الروسية والصينية في ٤ تموز/يوليه.

من غير المقبول التحريض على الاضطرابات والتهديدات بالتدخل العنيف في سبيل إضفاء الطابع الديمقراطي على فنزويلا، ومن غير المقبول أيضاً أي عمل يهدف إلى تقويض الحكومة الشرعية لأي بلد. وفي أي نزاع داخلي، يجب على المجتمع الدولي أن يشجع الطرفين على أن يسلكا سبيل المصالحة الوطنية والتوصل إلى حل وسط. فليس من شأن الجهود المبذولة لتجاهل آراء الآخرين واللجوء إلى المراسيم والإنذارات النهائية، أو استخدام القوة للالتفاف على ميثاق الأمم المتحدة، أن تؤدي أبداً إلى نتائج طيبة. إن انفجار الإرهاب الدولي، وتدفقات الملايين من اللاجئين والموجات غير المسبوقة من الهجرة غير المشروعة، كلها إلى حد كبير نتيجة المحاولات التي جرت في السنوات القليلة الماضية لتغيير النظام، بما في ذلك من خلال التدخلات المسلحة التي ألحقت الخراب والدمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومهدت الطريق للإرهابيين في أجزاء من العالم لم يكونوا قد ظهوروا فيها من قبل أبداً.

على الرغم من حقيقة أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يتراجع في سوريا والعراق، إلا أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية كبيرة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وينبغي أن نتذكر أننا نكافح جبهة النصرة وكذلك داعش، على الرغم من أنه لسبب ما، يتغاضى أعضاء تحالف الولايات المتحدة عن جبهة النصرة. إن التطورات الأخيرة في سوريا وفرت الأرضية للتفاؤل الحذر. لقد وضع الاجتماع الدولي السادس بشأن سوريا، المعقود في أستانا في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر، الصيغة النهائية لإنشاء أربع مناطق للتخفيف من حدة التوتر، وهي مناطق تمت الموافقة عليها بمشاركة روسيا وإيران وتركيا،

أن تلي المصالح الأمنية لجميع الدول. لقد صاغت روسيا مسودة اتفاقية عملية بشأن مكافحة الجريمة الإلكترونية، بما في ذلك القرصنة، ونأمل أن نشرع في مناقشات بشأنها خلال الدورة الحالية.

من الواضح أن العالم سيظل يواجه في المستقبل طائفة كاملة من المشاكل الجديدة والطويلة الأجل التي تؤثر على حضارتنا برمتها. ولا يحق لنا إهدار طاقتنا ووقتنا وجهودنا في مجرد ألعاب جغرافية سياسية. نحن بحاجة إلى نهج جماعية وليس انفرادية. إن عملية تشكيل نظام عالمي متعدد المراكز توجه موضوعي يجسد إعادة توزيع توازن القوى العالمية والدور المتعاظم للهوية الثقافية والحضارية للشعوب. ويتعين علينا جميعا التكيف معه، بما في ذلك من اعتادوا على إملاء رأيهم على العالم وتوجيهه كما يشاؤون. وإن من مصلحتنا المشتركة ألا نضع قيودا أمام سير هذه العملية الطبيعية. وسيتعين علينا العمل لضمان أن يصبح النظام العالمي عادلا وديمقراطيا على النحو الذي توحاه الآباء المؤسسون للأمم المتحدة. وينبغي أن تساعد العولة على توحيد الشعوب لا التفريق بينها، مع مراعاة مصالح جميع الدول بلا استثناء والإسهام في تحقيق مستقبل مستقر وآمن للبشرية جمعاء. ولا يمكننا، دون توفر الثقة المتبادلة، أن نأمل في التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة الطموحة أو اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أو التوصل إلى حلول للمسائل العالمية التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية، مثل الأمن الغذائي والخصائص الديمغرافية والرعاية الصحية.

وينبغي أن تشمل المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية الاعتراف بالتعددية السياسية وحرية الاختيار وسيادة القانون. ويجب علينا أن نكف عن الاعتماد على التحالفات العسكرية المغلقة، وأن نعمل عوضا عن ذلك على تقديم الدعم والضمانات الأمنية للدول التي تختار الحياد طريقا لها. ويجب علينا في الجبهة الاقتصادية أن نعمل على تقليل الحواجز أمام تدفق التجارة

يستغلها المتطرفون الذين يجذبون المزيد من المجندين الجدد أكثر من أي وقت مضى.

المجمات الإرهابية الدموية التي لا تنتهي حول العالم توضح الطبيعة الوهمية التي تتسم بها الجهود الرامية إلى إنشاء ملاذات آمنة معزولة. يمكننا مكافحة التطرف والإرهاب معا، من دون معايير مزدوجة أو خفية، فقط استنادا إلى المسؤولية الأساسية للدول، على النحو المتوخى في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونرحب بالإصلاحات التي شرع الأمين العام بإدخالها على أنشطة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي أقرتها الجمعية العامة. ونحن نعتبر تعيين مواطن روسي لرئاسة مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب اعترافا بالدور الذي يقوم به الاتحاد الروسي في مكافحة هذا الشر، ونشكر الجميع على دعمهم.

إن روسيا ملتزمة بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ظل نظم المعاهدات القائمة في مجال الحد من التسلح وعدم الانتشار، ينبغي أن يكون القضاء التام على الأسلحة النووية النتيجة النهائية لعملية نزع السلاح الشامل والتام الذي يضمن استمرار الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة. فالمحاولات الرامية إلى حظر الأسلحة النووية التي تتجاهل الحقائق الراهنة وجميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي، لا تخدم إلا جعل تحقيق هذا الهدف بعيد المنال من أي وقت مضى، وتؤدي إلى تقويض أنظمة توافق الآراء بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر التجارب النووية الشامل.

نحث الجميع على رفض عسكرة فضاء المعلومات. يجب أن نعمل على منعه من أن يصبح حلبة للمواجهة السياسية والعسكرية، ومنع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأدوات للضغط وإلحاق أضرار اقتصادية، ونشر الإرهاب والدعاية المتطرفة. وعلى الأمم المتحدة أن تركز جهودها على وضع قواعد بشأن السلوك المسؤول في المجال الرقمي والتي يمكن

أمريكا اللاتينية. ونسعى عبر جهودنا المشتركة إلى اتباع نهج أكثر توازناً إزاء عمل منظمات مثل مجموعة العشرين ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ونؤمن بأهمية هذه المنظمة، ونود أن يضطلع الأمين العام بدور نشط في تيسير التحقيق الكامل لإمكاناتها على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع احترام اختصاصات هيئاتها الحكومية الدولية. ويتطلب إصلاح عمليات حفظ السلام على وجه التحديد اتباع نهج مصمم بعناية دون إحداث تحولات مفاجئة أو التخلي عن عقود من الخبرات القيمة المتراكمة.

قد كتب الفيلسوف الروماني سينيكا قبل ألفي عام قائلاً: "لقد ولدنا لكي نعيش معاً". وقد فهم ذلك الآباء المؤسسون للأمم المتحدة أكثر من أي شخص آخر. وقد آمنوا - على النحو الذي كرسوه في ميثاق الأمم المتحدة - بأنه ينبغي للتعايش الذي حباها الله به على كوكب واحد أن يلزمنا بتوحيد الصف لمنع ويلات حروب جديدة. وإن أردنا أن نفعل ذلك اليوم، فإننا في أمس الحاجة إلى إحياء ثقافة الدبلوماسية والحوار مع السعي إلى تحقيق التوازن بين مصالحنا عوضاً عن اتخاذ قرارات متسارعة غريزية مدفوعة برغبتنا في معاقبة أولئك الذين لا ينصاعون لأوامرنا. وجوهر الأمر هو الحفاظ على الجنس البشري بكل ثرائه وتنوعه.

وما برحت روسيا، وستكون دوماً، على استعداد للعمل جنباً إلى جنب مع جميع الذين يريدون استعداداً للتوافق والتعاون على أساس من المساواة والاحترام المتبادل. وسوف نواصل تأييد تلك النهج في عمل الأمم المتحدة بما يؤدي إلى تحسين الحوكمة العالمية وتحقيق الديمقراطية الحقة في العلاقات الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وانغ يي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

والاستثمار وأن نكف عن تسييس العلاقات الاقتصادية. ويجب أن تظل الحركة الأولمبية الدولية، بل الرياضة بشكل عام خارج نطاق السياسة. ويجب علينا - أولاً وقبل كل شيء - تشجيع الشباب على احترام التنوع الثقافي والحضاري لعالم اليوم. وبهذه المناسبة ندعو الجميع إلى المهرجان العالمي التاسع عشر للشباب والطلاب الذي سيستضيفه بلدي في سوتشي في خلال أقل من شهر من الآن. وسوف يعقد حدث آخر هام في روسيا في الوقت نفسه، عند انعقاد جمعية الاتحاد البرلماني الدولي السابعة والثلاثين بعد المائة في سانت بطرسبرغ، والتي سيكون الموضوع الرئيسي للمناقشة فيها هو تعزيز السلم والأمن عن طريق الحوار الثقافي وبين الأديان. لنعمل على تشجيع الحوار بين الثقافات والأديان المختلفة، ولنكف عن استغلال الأحداث التاريخية لإثارة مشاعر الكراهية والخوف.

تشكل فلسفة التعايش والوحدة والمواءمة للمصالح المختلفة للبلدان أساساً للاقتراح الذي قدمه الرئيس فلاديمير بوتين بشأن مزيد من الشراكة الأوروبية - الآسيوية المفتوحة أمام جميع الدول في قارتي آسيا وأوروبا والهادفة إلى تهيئة حيز اقتصادي وإنساني استناداً إلى مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة. وغني عن القول أن المساواة في الحقوق بين جميع الأفراد والدول شرط عام، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وتشكل تلك المبادئ العادلة والمنصفة الأساس للأنشطة التي تضطلع بها المنظمات المختلفة التي تشارك فيها روسيا بنشاط، بما في ذلك رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة البريكس التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. ومن هذا المنطلق نواصل أيضاً بناء العلاقات مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من الروابط الآسيوية والأفريقية وبلدان

وقد أهاب بنا شي جينينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، قبل عامين ومن على هذا المنصة، تعزيز شكل جديد للعلاقات الدولية، يستند إلى التعاون المربح لجميع الأطراف، بما يمكننا من بناء مجتمع ومستقبل مشترك للبشرية (انظر A/70/PV.13). ما أعظم تلك الرؤية للرئيس شي، كونها تجسيدا لفهمه الحكيم للاتجاهات السائدة في عصرنا. وهي تمثل إجابة الصين أيضا عن السؤال المتعلق بأي مستقبل ينبغي للبشرية أن تبني، وهي تتماشى تماما مع مقاصد الأمم المتحدة وتطلعات دولها الأعضاء. ومع فهم ودعم المجتمع الدولي، فإن من شأن تلك الرؤية أن تلهمنا باعتبارها هدفا مشتركا لنا جميعا.

ولكي نكفل تحقيق السلام والتنمية والكرامة للجميع، فإنه يجب علينا التحلي بروح الأمم المتحدة والمضي قدما بأعمالها. ويجب على الأمم المتحدة أن تظل حارس السلام العالمي، ما دام صون السلم والأمن أحد المقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن كونه المهمة الرئيسية للمنظمة. ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تشجع أعضائها على العيش معا في سلام وحسن جوار، وعلى العمل على تحقيق الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. ويجب على الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن تضطلع بدور نموذجي يحتذى به في نبذ النزاع والمواجهة لصالح الاحترام المتبادل والتعاون المفيد لجميع الأطراف. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تتعامل مع بعضها بعضا على قدم المساواة، وأن تجنح إلى الحوار عوضا عن المواجهة وإنشاء الشراكات بدلا من التحالفات في علاقاتها مع بعضها بعضا. ويجب التمسك بالمصادقية والعدالة، فضلا عن بذل الجهود اللازمة للتوصل إلى أرضية مشتركة وإدارة الخلافات والعمل على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والمعتولة.

ونحن بحاجة إلى اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب. ويجب علينا التقيد بسيادة القانون وتفادي تطبيق المعايير المزدوجة. ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جماعة عرقية معينة، ويتعين

السيد وانغ يي (الصين) (تكلم بالصينية): إن موضوع الجمعية العامة في دورة هذا العام، وهو "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"، بالغ الأهمية، لا سيما بالنسبة لمنظمة قدمت إسهاما لا مثيل له في تحقيق السلام والتنمية. لقد التزمت الأمم المتحدة بمهمتها المتمثلة في دعم السلام العالمي عن طريق إنشاء آلية للأمن الجماعي وتهدئة الأوضاع في بؤر الاضطرابات الإقليمية الساخنة ونشر حفظة السلام. وكان لها دور رئيسي في منع نشوب الحروب على نطاق واسع وفي تحقيق سلام نسبي للبشرية على مدى أكثر من سبعة عقود. هذا علاوة على أنها سعت إلى تحقيق أهدافها الإنمائية عن طريق وضع خطة للتنمية العالمية وتعبئة الموارد على الصعيد العالمي. كما وضعت الأمم المتحدة العديد من البلدان النامية على المسار السريع نحو التنمية، فساعدت البلايين من الناس على مواكبة العصر الحديث.

لكن نظرا لأن المثل العليا للأمم المتحدة لم تتحقق بالكامل بعد، يجب على البلدان مواصلة ما تبذل من جهود. فنحن نعيش في عصر يتسم بتزايد الاتجاهات صوب عالم متعدد الأقطاب، وبالظهور الجماعي للأسواق الناشئة والبلدان النامية، وبالتقدم المطرد للعولمة وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، ومرحلة جديدة مثيرة للاهتمام من مراحل الثورة العلمية والتكنولوجية. وكلما زاد سعي البشرية إلى تحقيق المزيد من التنمية والازدهار، لاحت في الأفق فرص أكثر من أي وقت مضى. ونحن نعيش أيضا في عالم يشهد تغيرات عميقة في المشهد الدولي وتوازن القوى. ونرى تهديدات كبرى، تقليدية وغير تقليدية، وعدم كفاية محركات النمو العالمي وازدياد ردة الفعل المناهضة للعولمة. ونواجه أيضا تحديات لم يسبق لها مثيل في سعيها إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وإذ عدنا مرة أخرى إلى مفترق طرق، فقد حان الوقت لاتخاذ الخيارات الصحيحة بين السلام والحرب، والانفتاح والعزلة، والوحدة والانقسام.

وأصبحت الحالة في شبه الجزيرة الكورية الآن محورا للاهتمام الدولي. وقد احتفلنا قبل يومين في ١٩ أيلول/سبتمبر، بالذكرى السنوية الثانية عشرة للبيان المشترك للمحادثات السادسة الأطراف الصادر في عام ٢٠٠٥. في ذلك الوقت، بذلت الأطراف الستة - برئاسة الصين، والولايات المتحدة وروسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا واليابان - جهودا متضافرة، بينما اتخذت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفهما الطرفين الرئيسيين المعنيين، قرارات سياسية. ووضعنا خريطة طريق لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وتعهدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن برامجها النووية، بينما تعهدت الولايات المتحدة بتطبيع علاقاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والتزمت جميع الأطراف بإنشاء آلية دائمة للسلام في شبه الجزيرة الكورية. وقد فتح البيان المشترك آفاقا جديدة للسلام والاستقرار الإقليميين، فضلا عن أنه بعث الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وقد انقضى عليه اثنا عشر عاما. ربما يعتقد البعض أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية قد تغيرت وأن البيان المشترك قد عفا عليه الزمن، لكننا نعتقد أن المسائل التي تمضي في الاتجاهات التقدمية للعصر لا تبلى أبدا، وأن القرارات التي تتخذ على الجانب الصحيح من التاريخ لا تتقادم أبدا. إن كان قد حدث ثمة تغيير، وإن كان ثمة ما نريد الآن، فهو لا يزال نزع السلاح النووي، لكن نزع السلاح النووي يكون شاملا ووافيا بقدر أكبر ولا رجعة فيه. وينبغي ألا تكون هناك أي دولة جديدة حائزة للأسلحة النووية، سواء في شمال أو جنوب شبه الجزيرة الكورية أو في شمال شرق آسيا أو في أي مكان آخر في العالم. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عدم مواصلة السير على هذا المسار الخطير. وندعو الولايات المتحدة إلى الوفاء بالتزامها الرسمي، كما ندعو جميع الأطراف إلى الاضطلاع بدور بناء في

على الأمم المتحدة قيادة الجهود العالمية وتنسيقها لبناء جبهة عالمية موحدة ضده.

والحلل السياسية هي الاستجابة الأساسية لمسائل بؤر التوتر الساخنة. ويجب على الأطراف في أي من النزاعات مواصلة الالتزام بالحوار والتفاوض، وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل موضوعي ومحيد من أجل تيسير الحوار وتعزيز السلام بدلا من إثارة المشاكل وجعل الأمور أكثر صعوبة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بمثابة المحفل الرئيسي لمنع نشوب النزاعات مع الاستفادة الكاملة من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وتكثيف جهود الوساطة السياسية.

وبوسعنا أن نرى بصيص أمل في الأفق لاحتمال التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية. وينبغي لنا الاستفادة من محفلي جنيف وأستانا وأن نمارس مزيدا من الضغط لإجراء محادثات موضوعية مباشرة بين الحكومة السورية والمعارضة. ويجب، إلى جانب إجراء المحادثات، بذل الجهود اللازمة للتوصل إلى وقف للأعمال العدائية، وزيادة المساعدة الإنسانية والشروع في إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب لكي يكون السكان أكثر ثقة بمحادثات السلام.

وما فتئت قضية فلسطين عالقة في جدول أعمال الأمم المتحدة على مدى ٧٠ عاما، في حين لا يزال المجتمع الدولي مدينا للفلسطينيين بالتوصل إلى حل عادل طال انتظاره. ويجب وضع حد فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة ولجميع أعمال العنف ضد المدنيين. وينبغي بذل جهود متضافرة لتعزيز إيجاد حل سياسي يقوم على أساس حل الدولتين ولاستئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. ويجب علينا أن نفكر خارج الإطار التقليدي بهدف تيسير السلام عن طريق التنمية وتقديم المساعدة إلى سكان المنطقة لوضع الأساس اللازم لإحلال السلام.

والإنصاف ومراعاة قدرات كل منها، وتعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل المناخ.

نتجت مشكلة اللاحثين عن عدم الاستقرار الإقليمي والتفاوت في مستويات التنمية. وعلى الأمم المتحدة التصدي للآزمات بسرعة عن طريق جهودها الإنسانية. ويجب علينا معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشاكل عبر مساعدة البلدان والمناطق في تحقيق التنمية. ما تزال مهمة إعادة الاقتصاد العالمي إلى مستوى التعافي الكامل والنمو مهمة شاقة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تسهيل تحرير التجارة والاستثمار والعمل من أجل بناء اقتصاد عالمي مفتوح. وعلينا اغتنام الفرص التي تطرحها أحدث مراحل الثورة العلمية، وأن نواصل الالتزام بالإصلاح والسعي إلى تحقيق التنمية القائمة على الابتكار، وإيجاد مجالات جديدة للتنمية وتعزيز نظام إنمائي جديد.

ويجب أن تظل الأمم المتحدة رائدة في الحوكمة العالمية. وكونها منظمة في قلب النظام الدولي المعاصر، فهي أن تجسد بدقة الحالة الراهنة في مجال الحوكمة العالمية. ولذا ينبغي لها اتباع الاتجاهات الحالية والعمل على جعل العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية وإنصافا واستنادا إلى القواعد. منظمنا ملك لجميع دولها الأعضاء الـ ١٩٣، وهي متساوية جميعا، بغض النظر عن حجمها وثروتها. ولهذا ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز روح الديمقراطية وتكفل تمتع جميع البلدان بالمساواة في الحقوق والفرص مع اتباع نفس القواعد في الشؤون الدولية، بما يمكنها من أن تحدد مع القواعد الدولية وتدير مع الشؤون العالمية وتتقاسم مع الإنجازات الإنمائية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل باستمرار أيضا على تحسين مؤسساتها وآلياتها كي يتسنى لها دعم مصالح أغلبية البلدان وتظل مواكبة للمشاهد الدولي المتطور. وينبغي لها تعزيز التطبيق الموحد والمتكافئ للقانون الدولي، والتشديد على أهمية تنفيذه بصورة تامة وبإخلاص. وعليها أن تحض جميع الأطراف على التقيد بمقاصد ومبادئ

التخفيف من حدة التوترات. لا يزال هناك أمل في السلام، ويجب علينا ألا نكف عن السعي إليه. ولا شك أن التفاوض هو السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق، وهو جدير ببذل كل الجهود الممكنة. ينبغي للطرفين التوصل إلى أرضية مشتركة عن طريق معالجة كل منهما للشواغل المشروعة للآخر. وترى الصين أنه ينبغي إنشاء آلية للسلام في ذات اليوم الذي يتحقق فيه نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة. وما فتئت الصين قوة دافعة من أجل السلام. وقد عملنا دون كلل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وتظل الصين ملتزمة التزاما راسخا بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن التزامها بالحوار والمفاوضات وتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين أيا تكن التغيرات التي تحدث، ومهما استغرق ذلك من وقت، وأيا تكن الصعوبات التي قد نواجهه.

ويجب أن تظل الأمم المتحدة نصيرا للتنمية الدولية. وينبغي أن يكون التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أولوية قصوى لها في مجال التنمية. ومن الضروري تشجيع الدول الأعضاء على السعي إلى التكامل بين تلك الخطة واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية بغية القضاء على الجوع والفقر وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. يجب علينا ضمان توفير التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، فضلا عن توفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع. ويتعين علينا تعزيز دور التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بوصفه الوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية والتعاون الدوليين، مع تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. إن تغير المناخ أحد العوامل الرئيسية التي يتعين أخذها في الاعتبار فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة للبشرية. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تواصل الأمم المتحدة العمل على متابعة اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وحث جميع الأطراف على التمسك بمبادئ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة،

يحقّق للعالم مزيداً من فوائد السلام والتنمية والحوكمة. فالصين قلعة للسلام العالمي، إذ يمثل الحفاظ على استقرار بلد يربو عدد سكانه على ١,٣ بليون نسمة إسهاماً هائلاً في صون السلم العالمي. العدوان لم يكن أبداً في جينات الشعب الصيني، ولا وجود مطلقاً لممارسات الاستعمار والنهب في تاريخنا. وقد تعهد الرئيس شي رسمياً بالألا تسعى الصين إلى توسيع نطاق نفوذها مهما تبوأ مكانة في التقدم والتنمية.

ستصوت الصين دائماً للسلام في مجلس الأمن.

والصين محرك للتنمية والازدهار. ومنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي استضافته الصين بنجاح في أيار/مايو الماضي قد أسفر عن أكثر من ٢٧٠ منجزاً من منجزات التعاون. والصين تود أن تجعل من منتدى الحزام والطريق طريقاً للسلام والازدهار والانفتاح والابتكار الذي يربط بين الحضارات المختلفة. ومشروع القرن سيقدم نموذجاً جديداً للجهود الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية على الصعيد العالمي. وسيضخ زخماً جديداً في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠.

بدءاً من العام المقبل، ستقوم الصين باستضافة معرض الصين الدولي للاستيراد، لتخطو خطوات أكبر في انفتاحها وتوفر قوة دافعة جديدة للاقتصاد العالمي.

والصين تدعم تعددية الأطراف. وتلتزم التزاماً راسخاً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده؛ والسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للبلدان؛ والدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية. ومهما تغير المشهد الدولي، ستظل الصين ملتزمة التزاماً راسخاً بتعددية الأطراف وستتحمل المسؤوليات المسندة إليها من قبل الأمم المتحدة وستفي بالالتزامات الواجبة نحو العالم.

سيعقد الحزب الشيوعي الصيني قريباً مؤتمره الوطني التاسع عشر. سيكون هذا المؤتمر اجتماعاً هاماً للغاية يعقد في وقت تصل فيه الصين إلى مرحلة حاسمة في إنجاز بناء مجتمع مزدهر باعتدال في جميع النواحي ومرحلة رئيسية في تطوير اشتراكية

ميثاق الأمم المتحدة، والوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها، مع عدم المساس بأسس القانون الدولي والنظام الدولي.

لقد أصبحت العولمة اتجاهها لا يمكن وقفه. وهي ليست خياراً بين الشرق والغرب، وينبغي ألا تتبع قانون الغاب وألا يكون نهجها حصول الفائز على كل الغنائم. ويجب على الأمم المتحدة أن تعزز مبدأ المساهمات المشتركة والمشاورات المكثفة والفوائد المشتركة، فضلاً عن العمل على جعل العولمة الاقتصادية أكثر انفتاحاً وشمولاً وتوازناً وتحقيقاً للفوائد للجميع.

ويجب أن تظل الأمم المتحدة ميسراً للتبادل فيما بين الحضارات. وتستمد قريتنا العالمية حيويتها من تنوع حضاراتها. ويجب علينا زيادة الوعي بأهمية ذلك التنوع وأن نسعى إلى حمايته واحترامه وتعزيزه. وبوسع الحضارات أن تكمل بعضها بعضاً خلال سعيها إلى إيجاد أرضية مشتركة وإحراز التقدم معا عن طريق التفاعل والتعلم المتبادل. وينبغي أن نشجع مختلف حضاراتنا وثقافتنا وبلداننا على الازدهار معا من خلال التفاعل والتنافس الإيجابي. والمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وتحالف الحضارات دور كبير تضطلعان به في ذلك الصدد. وينبغي لنا أيضاً أن نشجع ونحترم الجهود التي تبذلها البلدان لاختيار مسارات التنمية الملائمة لظروفها الوطنية. وينبغي للبلدان ذات النظم والمسارات المختلفة أن تحترم وتتعلم من بعضها بعضاً من أجل إحراز التقدم معا. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة محفلاً للتعايش المتناغم بين البلدان ذات النظم المختلفة وجسراً للحوار والتبادل.

لقد كانت رحلة الصين خلال السنوات الخمس الماضية مشهودة. فقد تمكنت الصين تحت قيادة اللجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، وعلى رأسها الرفيق شي جين بينغ، من تحقيق إنجازات هائلة على جميع الجبهات، ودخلت الاشتراكية الصينية الخصائص مرحلة جديدة وتاريخية. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فمن شأن التقدم المطرد الذي تحرزه الصين أن

يزالون محاصرين تحت الأنقاض. يسرني أن أبلغ الجمعية بأمل كبير أننا تمكنا من إنقاذ ٥١ شخصا أحياء من بين أنقاض المباني المنهارة، ونأمل في إنقاذ كثيرين آخرين.

في هذا الوقت العصيب، تأثر المكسيكيون كثيرا لبوادر التضامن من جانب المجتمع الدولي. تجد الأصدقاء في أوقات الشدة، وقد رأينا بمشاعر عظيمة أن المكسيك لديها أصدقاء حقيقيين في جميع أنحاء العالم. ومساعدتهم في الوقت المناسب يمكن أن تحدث فرقا بين الحياة والموت بالنسبة للكثيرين. وحتى الآن، أعطيت الأولوية لأنشطة الإنقاذ، ومساعدة الناس المحاصرين بين الأنقاض كي يتسنى لهم رؤية النور مرة أخرى. ونقدم أيضا المساعدة الطبية الفورية لمن هم في حاجة إليها على وجه الاستعجال، وتكاتفنا لإطعام وإيواء كل الذين فقدوا منازلهم أو يخشون العودة إليها.

ويقود تلك الجهود مجتمع عازم على المضي قدما أقوى من أي وقت مضى. وقدمت إلينا المساعدات الحيوية في مجال مساعدة شعبنا من قواتنا المسلحة وسلطات الحماية المدنية. ولم يتوقف المنقذون في هذه المهمة، ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

وبالنيابة عن شعب وحكومة المكسيك، وباسم رئيس جميع المكسيكيين، إنريكي بينيا نيتو، أود أن أعرب عن امتناني لقدر لا يحصى من التعاطف والدعم الذي تلقيناه من جميع أنحاء العالم. هذه المساعدة تبين لنا أن توجد في الأمم المتحدة في أعقاب كارثة طبيعية يعني أنك بين أفراد أسرته. واليوم تشعر المكسيك بالرضا والراحة لرؤية أن العالم لم يتخل عنا في مأساتنا. ونود بصفة خاصة أن نشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وموظفي منظومة الأمم المتحدة الذين يساعدون في حالات الطوارئ من خلال دعم جهود المساعدة العاجلة.

وأود أيضا أن أشكر العديد من البلدان التي حشدت بسرعة شديدة لإرسال أفرقة الإنقاذ والخبراء. لقد استيقظنا

ذات خصائص صينية. وسيفتح فصلا جديدا في السعي إلى تحقيق الحلم الصيني. والصين ستسعى إلى تحقيق حلمها في سياق التطلعات المشتركة لجميع الشعوب في العالم وستواصل الإسهام في تنمية جميع البلدان الأخرى من خلال ما تحرزه من تقدم. فلنعمل معا من أجل مستقبل أفضل للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس فيدغاراي كاسو، وزير خارجية الولايات المتحدة المكسيكية.

السيد فيدغاراي كاسو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أخطب الجمعية العامة اليوم في وقت صعب ومؤلم للمكسيكيين. لقد ضربت الطبيعة دولتنا ضربة موجعة. في الأسابيع الأخيرة، مع الدول الشقيقة في منطقة البحر الكاريبي وولايتي فلوريدا وتكساس في الولايات المتحدة، عصفت بنا الكوارث الطبيعية الهائلة التي تسببت في المعاناة والدمار والموت.

وتمثل الأسوأ بالنسبة للمكسيك في زلزالين متعاقبين في غضون ١٢ يوما فقط، وهو ما لم يضع تأهبنا وبنيتنا التحتية على المحك فحسب، بل وإنسانيتنا ذاتها. لقد خلف الزلزال الأول حوالي ١٠٠ قتيل و ٣٠٠ ٠٠٠ مصاب في ولايتي شياباس وأواكساكا الجنوبيتين. أما الزلزال الثاني، الذي وقع قبل ٤٨ ساعة فقط، فقد تسبب في مقتل ٢٧٣ وتدمير العديد من المنازل والمدارس والجسور. وقد خلف العديد من الجرحى في مكسيكو سيتي وفي الجزء الأوسط من المكسيك.

وفي مواجهة هذه الكوارث الطبيعية، أفخر اليوم أكثر من أي وقت مضى بأني مكسيكي. لقد خرج المجتمع المكسيكي، موحدا وبروح من التضامن، إلى الشوارع لمساعدة الضحايا وإنقاذهم. إننا نشهد الشباب يقومون بإنقاذ المسنين والأطفال ينقذون آباءهم وربات المنازل ينضمون إلى ألوية الإنقاذ والجيران يجمعون الغذاء، والناس تفتح ديارها وتحولها إلى ملاجئ، وآخرين يشكلون سلاسل بشرية لإزالة الحطام وإنقاذ أرواح الذين لا

الدول ذات السيادة يتعامل مع معضلة كاذبة: المثابرة في التعاون وفي بناء جسور التفاهم أو، على العكس من ذلك، إغلاق الحدود وتشديد الجدران استناداً إلى الخوف.

وترفض المكسيك ذلك المأزق. وكانت المكسيك، ولا تزال وستظل دولة ذات سيادة بمهام عميقة ومتعددة الأطراف. وما من بلد، مهما بلغت قوته، قادر على التصدي بمفرده لتحديات عصرنا المشتركة الهائلة.

إن تعددية الأطراف هي التي تحدث الفرق بين نظام دولي لدول تقتصر على التعايش المتبادل ومجتمع دولي تلتزم فيه الدول ذات السيادة بتعايش سلمي مشترك ومسؤول من أجل مواجهة التحديات المشتركة. فالتزام الدول بتعددية الأطراف يقلل من الميل الفوضوية في النظام الدولي. ومن مصلحة الجميع بناء عالم يقوم على أساس القواعد والإجراءات المقبولة من الناحية السيادية، لأن تعددية الأطراف تحدد معايير دولية مقبولة في إطارها تقبل الدول ذات السيادة المحافظة على سلوكها.

إن إنجازات النهج المتعدد الأطراف التي تحققت في الأعوام الأخيرة إنجازات متعددة. فمكافحة تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي وتنظيم تجارة الأسلحة والنموذج الجديد لسياسات المراقبة الدولية للمخدرات والاستجابة للكوارث الطبيعية بعض الأمثلة على ذلك. واليوم، تراهن المكسيك مرة أخرى على تعددية الأطراف في عملية المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية.

واليوم، إذ تواجه المكسيك مأساة، فإن المكسيكيين مرة أخرى يحسون بقيمة تعددية الأطراف من خلال الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وندرك قيمة كوننا جزءاً من مجتمع دولي أصيل. ففي ظرف دقائق، ساعدنا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تحديد البلدان التي لديها قدرات لدعم حالة الطوارئ في بلدنا. وفي تلك اللحظة

صباح هذا اليوم في مكسيكو سيتي على وجود أفرقة إنقاذ من هندوراس والسلفادور، تم إرسالهم إلى منطقة تلابان. وانشغلت أفرقة الإنقاذ من إسرائيل في شارع ألفارو أوبريغون؛ وأفرقة من الولايات المتحدة في شوارع أسكوسيا وإيدمبورغو؛ وأفرقة من بنما في شوارع كيريتارو وميديين. ووصلت مؤخراً أفرقة الإنقاذ من إسبانيا وفي الساعات المقبلة نتوقع وصول أفرقة من إكوادور، واليابان، وكولومبيا، وكوستاريكا، وبيرو والعديد من الدول الأخرى التي عرضت المساعدة، التي سنقبلها بالتأكيد وسوف نغتنمها.

ونتوجه بالشكر العميق إلى حكومات تلك البلدان تقديراً لتعاونها. لن ينسى الشعب المكسيكي ذلك.

إن التضامن الدولي الذي ظهر للعيان في المكسيك لا يعني أنه لا ينبغي لنا أن نتكلم عن التحديات التي تواجه العالم، والتي لا يمكن التغلب عليها بنجاح إلا من خلال نفس التضامن. وأحد تلك التحديات هو تزايد انعدام الثقة في تعددية الأطراف. في العقد الماضي، شهد الاقتصاد الدولي الآثار المترتبة على الأزمة المالية الحادة في البلدان الأكثر تقدماً، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مفاجئ في البطالة، وفقدان المدخرات وانخفاض في صافي قيمة ممتلكات ملايين الأسر؛ كما أعلنت العديد من الشركات إفلاسها. وإضافة إلى ذلك، تتلاشى تدريجياً الآلاف من فرص العمل بسبب الاستخدام المتزايد للتشغيل الآلي في بعض الصناعات والتشغيل الآلي في صناعة الخدمات. هذه العوامل أدت إلى موجة من الخوف والإحباط الاجتماعي الشديدين، وهو ما أدى إلى رفض عالم مفتوح والعملة.

وقد أسهم الإرهاب أيضاً في تزايد المخاوف من العالم الخارجي فيما بين الشعوب في مختلف المناطق. هذه الموجة من الخوف ورفض العملة قد وصلت إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ونسمع اليوم أصوات تشكك في فعالية تعددية الأطراف في التصدي للتحديات العالمية. يبدو اليوم أن مجتمع

إننا نرفض رفضاً قاطعاً جميع الأنشطة الإرهابية، بغض النظر عن دوافعها. ولذلك السبب نؤيد المبادرات المتعددة الأطراف للأمم المتحدة، التي تؤدي، بالتوافق مع جهود القضاء على الإرهاب، إلى تعزيز التسامح واحترام حقوق الإنسان. ويقع على عاتق الدول الالتزام بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. بيد أن النساء والفتيات يعانين من العنف الجنسي والإقصاء والتهميش والتمييز، وفي الحالات القصوى، جرائم القتل البشعة. وتدرك المكسيك التزامها بمضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة تلك الممارسات ومعاينة مرتكبيها. وينبغي أن تكون الدول ملتزمة بشكل تضامني بتمكين النساء والفتيات. وتشكل المساواة بين الجنسين شرطاً مسبقاً لبناء عالم يكون فيه السلام والتنمية مستدامين حقاً وشاملين ودائمين.

وتؤكد المكسيك مجدداً على انفتاحها على العالم. إننا نقوم بتوسيع روابطنا السياسية والاقتصادية والتعاونية وتنويعها مع جميع المناطق، بما في ذلك أوروبا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتشارف المكسيك والاتحاد أوروبا على استكمال تحديث إطارهما القانوني، الذي سيتضمن صكوكاً قوية، تقوم على أساس القيم المشتركة، مثل الدفاع عن تعددية الأطراف، بغية مواجهة التحديات العالمية المعاصرة معاً بشكل أفضل. وعلى نفس المنوال، نقوم بتعزيز علاقاتنا مع الصين واليابان وجمهورية كوريا. وأطلقنا مفاوضات جارية مع أستراليا ونيوزيلندا، وسنغافورة، وإسرائيل، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي الوقت نفسه، نحن مصممون على تعميق علاقاتنا مع المنطقة التي نعز بالانتماء إليها، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وثبتت الكارثة الطبيعية التي شهدتها المكسيك أن للتضامن قيمة بالغة الأهمية لبلدان منطقتنا. ولدى المكسيك موقفها وستواصل الوقوف متضامنة مع جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونريد أن نقف متضامنين مع أشقائنا من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس في جهودهم المستمرة لتعزيز

للألم، أظهرت تعددية الأطراف والأمم المتحدة للمكسيكيين وجههما الأكثر سخاءاً والعملية.

إن القليل من الصكوك يدعو إلى التضامن فيما بين البشر بالقوة التي تدعو بها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وللمكسيك، تمثل الخطة التزاماً من جانب الدولة. وفي ذلك الصدد، أنشأنا مجلساً وطنياً، يتولى رئاسته رئيس الجمهورية، وستعد الحكومة الاتحادية ميزانيتها وخططها الإنمائية استناداً إلى المعايير الواردة في خطة التنمية المستدامة. وينبغي أن تعمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بمثابة مركز تنسيق جديد لأعمال منظماتنا. ويجب أن نوجه طاقات الأمم المتحدة نحو السعي بفعالية لتحقيق رخاء سكان الكوكب.

وستكون المكسيك دائماً مؤيدة لإحلال السلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وللأسف، لا تزال النزاعات المسلحة تتطلب مشاركة الأمم المتحدة. ولذلك السبب، شاركت المكسيك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ٢٠١٤. إن أحد الأمثلة الهامة على ذلك نجاح الحالة المتعلقة بالاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ومع ذلك، إذا أريد للأمم المتحدة أن تكون أكثر فاعلية في تلك المهمة، من الضروري تعزيز قدراتها الوقائية، بالتركيز على الفرد، وتعزيز التنمية، وبطبيعة الحال، احترام حقوق الإنسان.

ويشكل وجود الأسلحة النووية خطراً حقيقياً على البشرية جمعاء. وبالنظر إلى استمرار الخطر النووي، وقعت حكومة المكسيك بالأمس على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي ستقدمها السلطة التنفيذية قريباً لموافقة مجلس الشيوخ في الجمهورية. وفي الوقت نفسه، ستؤيد المكسيك جميع قرارات مجلس الأمن لمكافحة التهديدات النووية، واليوم نؤكد من جديد على دعمنا الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل ضمان الامتثال الفعال للمعاهدة.

إننا، مع كندا والولايات المتحدة، نحرز تقدماً في تحديث اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ونشارك في تلك العملية بجدية مطلقة. وستدفع المكسيك دائماً عن مصالحنا الوطنية المشروعة اقتناعاً منها بأن من الممكن تحقيق نتيجة إيجابية للغاية لجميع البلدان الثلاثة. ونعلم أن العالم يركز على نتائج تلك المفاوضات. وتتاح لنا فرصة لتوطيد أمريكا الشمالية الأكثر ازدهاراً وأكثر عدلاً وأكثر قدرة على المنافسة.

وفي لحظة الألم الحالية، يرى المكسيكيون قيمة لوجود الأمم المتحدة الأكثر دعماً وكفاءة وفعالية وشفافية وتمثيلاً. إن الحكومة التي أمثلها تؤيد اقتراحات الأمين العام أنطونيو غوتيريش، لأنها تهدف إلى جعل منظومة الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية وتضامناً.

وتتمثل الرسالة التي أنقلها اليوم في أن المكسيك ستتغلب على الكارثة الأخيرة وستكون أمتنا أقوى منها. فالمكسيكيون شعب قوي. ولا يزال شعب المكسيك وحكومته صامدين. واليوم، سيشكر المكسيكيون العالم والأمم المتحدة. ونشكر وكالات الأمم المتحدة على اهتمامها بنا. ونشكر الحكومات على ما أبدته من تعاطف ودعم ومساعدة قيمة بشكل استثنائي. ونشكر الجميع على تضامنهم. ونشكر مواطني العالم الذين يفكرون فينا اليوم. ونشكرهم على صلواتهم وتبرعاتهم الطيبة وعلى وقوفهم مع المكسيكيين، اليوم ودائماً.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

أمن مجتمعاتهم واستقرارها وازدهارها من أجل زيادة أمان شعوبهم وازدهارها. كما تود المكسيك أن تقف متضامنة مع أشقائنا في منطقة البحر الكاريبي، الذين يواجهون تحدياً هائلاً في جهودهم لإعادة الإعمار. وكانت المكسيك وستظل حاضرة في ذلك المسعى.

ونريد التضامن مع الشعب الفنزويلي، الذي يكافح لاستعادة الديمقراطية في بلده. وسنحافظ على تضامننا مع شركائنا في تحالف المحيط الهادئ - بيرو وشيلي وكولومبيا - من أجل مواصلة تعزيز الابتكار والتجارة والاستثمار في بلداننا. ونريد أن نقف متضامنين مع أعضاء السوق المشتركة الجنوبية - الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل - الذين بدأ معهم تحالف المحيط الهادئ عملية تقارب واعدة. ونريد أن نكون في تضامن مع أشقائنا الكوبيين، الذين يتطلعون إلى الانفتاح على العالم وتطبيع علاقاتهم مع جميع الدول.

- كما أن المكسيك عضو فخور في أمريكا الشمالية. إننا، بوصفنا دولة سيادة وتضامن، نؤمن بعملية تكامل أمريكا الشمالية بحيث يمكن للمنطقة أن توطد نفسها بوصفها الأكثر قدرة على المنافسة في العالم. وتتطلع المكسيك وتتوخى قيام منطقة تسود فيها جسور الصداقة والتعاون، إلى جانب مبدأ المسؤولية المشتركة في مواجهة مشاكلنا المشتركة. واليوم، فإن شعب المكسيك وحكومته يؤكدان مجدداً من هذه المنصة على عميق تضامنهما مع جميع المكسيكيين المقيمين في الولايات المتحدة، بغض النظر عن مركزهم كمهاجرين. وعلى حكومة المكسيك الالتزام الأخلاقي والقانوني بحمايتهم ومساندتهم. ومن خلال قنصلياتنا، سنواصل دعمهم والدفاع عن حقوقهم ومناصرة قضاياهم. و نشعر باعتزاز عميق بهم وبإسهامهم في اقتصاد أمريكا الشمالية وثقافتها ومجتمعها. ونحن فخورون على وجه الخصوص بـ "الحالمين" وسنواصل السعي الجدي من أجل التوصل إلى حل دائم لمركزهم القانوني.